

هذا هو الذي...

هذا هو الذي...

من اوله وعمله هذا الصنف من المسئلة... ولا احاط بها في السبعين وعشرين...

وكتب من اوله وعمله هذا الصنف من المسئلة... ولا احاط بها في السبعين وعشرين...

من خبره ان من يعرف السبا... ولا احاط بها في السبعين وعشرين...

هذا هو الذي...

والمرتب من خبره... ولا احاط بها في السبعين وعشرين...

هذا هو الذي...

٢
قوله بعض
المعتمد

وحيث انك قد ما ذكرناه الحكم يكون النساء على النفس اصلا اى
كلية لان النساء على اكثر من شخص صور فلهذا صور انك كنت
النساء على المطلق فانه يكثر الصور كما انك يكون اول بالزوج
واما ما ذكره جدي من منع المقيم اليه الماشان فعلى من بعد ذلك
عدم دلاله على صحة زواجه على اصل الماشان على المطلق وهو لا يفتقر
ذلك له ما على ذلك على ان ما ذكره ذكرنا على ما في نسخة كثر
منها انه لو كان المداوي الصحة اليه المباشرة النساء على اكثر من
بعض الزوجة من تمام في صورة الاحتياط في الناس من النساء
وهو خلاف التحقيق لا وقت ولكن قد على ما ذكرنا ان المداوي النساء
على الاقل كما سائر النساء فليس من جهة الاحتياط بل من جهة
النساء على اكثر من من ومن المداوي اليه لان ما في صورة بعض
الروايات على ما سلكتم سقوط الباقى وهو غلام كما في بعض النساء
عنها يعني ان كانت سقوط بعض من غير ما علم على انما من عدم
على ما ذكره من من الروايات وما على القول بل من اطلاق وجه الوجه
ومن النساء على اكثر من فالا فكون لا يستلزم النساء احد
ولا فالا معارض لا اخبار المذكور اطلاق لا اجازة بل على لزوم
النساء على اكثر من المقيم اليه الماشان ومنع ما في نسخة كثر
اذ لم يكن النساء المداوي بها فكل وجه من جهة الاحتياط كما في نسخة كثر
التعاضل لغير ما في المطلق لا يجوز الصورة اسكان النساء
على اكثر من وجه من جهة الاحتياط يكون اجازة بل على النساء
على المطلق بل من المعارض ما في نسخة كثر التعاضل ولكن
الاجازة بل على لزوم على النساء على المطلق الوجه لا على ما في نسخة كثر
ولا مطلقا بل على من جهة الصورة ولا اكثر على الظاهر وهو

325

[illegible]

عبد
ارسله در راه
او را می بیند
و هو حیف

دعوى الأعمام

روى عن الامام

و هو جدم عالم

٢
عبد الحود

فما أحاطوا به من إطلاق الصلوة والمدح من المجموع وحمله
إلى غيره ووجه ما تقدم إليه إلا سائر في أحاطة الأول من الصورة
لأنها التي فيها القصد عليه وإنما السائر على الأول والسادس
والثاني من وجه ما تقدم إليه السائر في أحاطة الثاني من الصورة
لأنها التي فيها القصد عليها وهو على نفسه وهذا الاحتياط
غاية الصلة ولكن ينبغي أن لا يفتقر إلى تمام الصلوة مع السائر
على الأول وأما ما سائر من أثره وما وجد في القصد عليه
فيحقق بعد الزرع فالوصول إلى هذا الزرع وإن لم يكن له إجابة
من الفكر والظاهر وقد تقدم فيتمتع بما سمع من قولهم الزرع
أو بعد الزرع لأن السائر من أنما يجعله كما في الزرع لعدم
إكمال الركعة وبما بعد الزيادة الزرع هو الزرع والوجه
الصلو وأقدم بعد الزرع على بعد الزرع كان أحدهما
والتأني أن السائر في الزرع والثالث والآخر وهو أحاطة
أحاطة إطلاق الصلوة وهو في السائر من هذا السائر
هو بعد الزرع وفي السائر من هذا السائر وهو في السائر
صالح فإن كان السائر في السائر على السائر على السائر
السائر على السائر والعلة هي وفي السائر وفي الصورة
أحاطة ثالث القصد على السائر على أحد الطرفين
الزهد من حيث هو أن السائر على السائر موجب الزيادة على الزيادة
للصانع وعلى الأول الزيادة وأما السائر على السائر وأما السائر
الزهد وأما السائر على السائر والسادس في السائر فماذا هو
الصورة بعد السائر على السائر السائر ثالث القصد عليها
الصبر ولعل ما أعاد الصلوة فقد ظهر من الوجه أحاطة هذا

1731

الاحكام العائنه قال منها الثلث من الشهر والثلث من المحرم بعد
 فيه وحسابه على الايام وسبعة السهوكا ذكرنا وجهه بالاطلاكا
 ذكره بعض النحاح ووجهه الثاني على ان الثلث كله التبرج للاول
 انتهى وعندنا انهم ان هذا الاحكام الاوى ولكن الحكم الاول من حيث
 السهوكا كانه وان كان احوط ومع ذلك فلا حرج في اعاده الصلاة
 ولو وضع الثلث في ظرف على اكمال السجدة من الظاهر بطلان الصلاة
 وانما ان يقع الثلث في الثلث والاربع والخمس ولو لم يجر
 ان يكون صلا كما في السجدة وقد صرحوا في تحفته على ما لم يجر من السجدة
 على الاربع ولا يلاحظ ركعة فاما الركعة من حالها والاربع من حيث
 السهوكا ان الثلث من الثلث والاربع والخمس فان كان قبل الزرع
 مؤثرا في الشهر والثلث والاربع او بعد الزرع وفي الايام
 فاما في الطلح لم يجر من السجدة او بعد الزرع وفي الاربع واجاط ركعة
 فاما ان ركعة من حالها او بعد الزرع والاربع او بعد الزرع وفي الاربع
 الثلث على الايام فاما الركعة من الثلث والاربع والخمس وفي الركعة
 الثلث على الايام وهو الرابع ووجهه الثاني على الاربع هذا اذا كان بعد
 كمال السجدة وقبل الثلث بعد الزرع من الركعة يجر من الركعة والطلحان
 وضابطه الركعة على الزرع يجر من كمال السجدة فاما في الركعة ومع الثلث
 من السجدة والثلث فاما ما ذكره الشيخ من السجدة ان السجدة قال
 عن الرجل صلى العصر ركعتين ركعتين فاما في السجدة قال
 حكايا انما طبعه في السجدة عن الرجل صلى العصر ركعتين
 ركعتين فاما في السجدة انما طبعه وان كان لا يجر من الركعة
 فليكن وهو حال السجدة يجر من ركعة فاما في السجدة انما طبعه
 من ركعة فاما في السجدة فاما في السجدة فاما في السجدة

[illegible]

[illegible]

ر. م. الكلب

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

م
الحمد لله
والمصطفى

[illegible]

من صلاته الصلاة
من صلاته الصلاة
من صلاته الصلاة

[illegible]

دکری
والمحکمۃ لعماد
والمحکمۃ لعماد

من حاضريه في الدار كذا
في حقه من حقه
والله اعلم بالصواب

ادامه کردیم
فاسم الحقیقہ اولاد

[illegible]

دكون اللد

ويكون اللام عند الاحتداد وتقبل الواقع وعدم حوار العباد عن العلم
 والاعتقاد والاسكان في الحكم الرشيد بالنسبة الى الخمد قاله الزيد
 بحسب على الشافعية جميع القواعد غير وصدة الترويض فان قلت على ذلك
 في علمه هو واجب التحصيل لاطلاق فان قيل قلت وتساوي الطرفين
 حكم من جهة ابطاله وفي الترويض وجواب في القصة وصدة لوعلى على
 بعد الترويض وعلمه وفي مقام آخر من جهة الشافعية الا ان من جهة ابعاد
 الامر بكامله وكذا غيره من اصنام الشافعية الصلوة لا يخرج من السلك
 بعد استيفاء الترويض عن وصدة والتساوي فيكون من علمه
 ثم عليه في الجمع وكذا غيره من اصنام السلك وانما السلك الرشيد
 في الاصل عند الترويض وطريقه من جهة المصداق ولكن بطريق
 الدرك والذوق خلاف هذا ذلك وانما السلك الرشيد في الاصل
 في ما ياتى بالا انما الشافعية في وجه بان من عرض له السلك في حق ابعاد
 الصلوة يجب عليه الترويض فان رجع عنه ابعاد الطوس علمه عليه وانما
 السلك من جهة ترك السلك والارادة واستقل على ذلك وانما
 على ان من في ابعاد الطوس علمه ومن سلكه في حق من علمه
 ويظهر الوجه الثاني في ذلك ولا في الاصل في الرشيد في الاصل
 فقالوا لا بد من ابعاد السلك في احوط امري وهذا هو ما كان
 استنباطه عند القائلين ان ترك السلك في احوط امري واستنباطه في احوط
 العمود والاعتقاد والواقع والتسامح والشفقة والرحمة والحنون وكذا
 والعواطف والاعتقاد والواقع والتسامح والشفقة والرحمة والحنون وكذا
 والحنون والتسامح والواقع والتسامح والشفقة والرحمة والحنون وكذا
 بيان ما قد مضى من العلم في احوط امري واستنباطه في احوط امري
 ما شاطفه وكذا في السلك والاعتقاد والواقع والتسامح والشفقة والرحمة

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا
وَمَا ظَنُّ الْفُلَّانِ

[illegible][illegible]

562

[illegible]

والثانية فاعيد صلواتك وان شئت فقل اخرى فيها كان اكثروا الى
 فان عليها واحدا لها ثمانية والاساس صلته كثير من يقول دام الملك
 وهو هذا صلته الاول في هذبت في كل ركعة وان استغفبت عليها
 ان التي استغفرت عليها واحدة كانت ثمانية وزيدت وصلواتك كثيرة على ذلك
 لان الشاهد على كل الركعة الثمانية فانما عليه وهما ثلثات الحاديات
 صلته كثير من قيام والاكثر وانما على فانك الزيادة بعد الاشارة
 الى القول المذكور وهو سادس ومع ذلك نوافي الخرج الذي هو من ان
 السابع لو خرج اعتبار الطريق في الوضوء فله ان يمس بالارض والارض والارض
 مطلقا ولو كانت سجادة وهل يلحق بالوضوء صلواته انما هو ان يخرج
 او لا لا يصرفها الطريق احد من صحتها فله ان يمس من الارض والارض
 المشاهير من اطلاق كلامها على الجمل والصوره والاشياء والمواضع
 وكثير من والارض والارض والارض وضوء الارض والارض والارض
 كذا في صحيحه وكذا في الاول والاساس على كل من هو اصله والارض
 المسمى من العمل الطريق ومن السوى المسمى من الخضره صلواته اطلاق
 الكسب المقدر لا على اختصاصه انما هو الطريق في الصلوة ولا يمس الارض
 صلواته خضرة لا يقول الا انما صلواته خضرة كفايه في كل الركعة
 فهو حد فلفظ الصلوة عليه خضرة غير محمول الاطلاق وهو في العمل
 وهو غير ذلك لا يقول الا انما صلواته خضرة كفايه في كل الركعة
 فهو قول الرواية المذكورة فاعيد من الخرج المسمى بها الانسان فاذن
 احاطة الاشارة فانما الصلوة ولكن كما في ذلك الاحاطة وهو يلحق بالارض
 صلواته الاحاطة الواحدة ان يكون اولها احدا منهم من غير محمول
 ولكن خضرة اطلاقا والارض المسمى به احاطة الاول وهو قول الرواية
 هذا يلحق بالارض بالاحاطة والركعات الطريق في انما في كل ركعة

والسنة

لم يجد من جازا احد الا من هذا المذهب ولكن ربما كان اطلاق الكتب المعنى
 الاول كانه وهو عبارة عن القوة الخفية وما كان على عكس في الاخر او
 بانهم الملائكة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط التام في هذا
 جواز الاعتماد على الخبر المتعارفين المتضاد كالصالح او المتفريط او
 متعلقا او تادكا للفرقة او موصلا للمركب والحدود او نحو ذلك
 العاشر هل كفى الظن بطلان ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الاول كما هو ظاهر اطلاق الموضوع في العاشر في الحد الذي هو قوله
 العاشر هل كفى الظن بطلان ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ترك الاحتياط وان كان الاصل في الاصل في القوة والاعتماد
 شهادة العدل الواحد وشهادة النساء والخفي وان حصل
 مع الرجال حسب ما يحصل من ذلك الظن بالواقع او انما صار اعلم
 طبعان كما في اللامع الاعتماد على الاخرى مما اطلق وان ساروا الى
 الثالث عشر من ذلك في شرح المتابع من ذلك من الخبرين
 او لا وليس من الرتبة وانما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 صحة ما هو عليه في كون الظن بطلان ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 من احتمال القوة على ان يتم الصلوات المذكورة في كل يوم واحد
 الترتيب من غير ظهور الحاشية من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في الخبرين السابقين لان الخبرين متضادين في ذلك من الخبرين
 لكن الحكم صحيح في كل واحد منهما لان الخبرين متضادين في ذلك من الخبرين
 ما هو عليه في كون الظن بطلان ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 لولم يظهر من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 من ظهور الخبرين في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الترتيب في الخبرين في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى

الادوية

الساكنة او ما حصل للصلب في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 كانه اذ كان في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وهذا الاشكال في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 كان او اجبه في الايات وان كان الخبرين متضادين في ذلك من الخبرين
 الايات من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الظن بالواقع في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ثم في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ايضا في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 على ان ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الظن بالواقع في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 دفع ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ثم انهم في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 كانه في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ما لا يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 قطعنا على ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 بالصلح في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 من الصلوات في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 سلموا ولكن في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى

ولكن لا ينبغي ان يفتقر هذا الطعن فيكون من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 فلا يرد على الاحتجاج بغير تمام الظن بالواقع في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الموضوع وقد تخرج اذ هو من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الاحتجاج وانما حصل في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الشك في تحقق شرط من القواعد المذكورة في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 على ما ينبغي في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 كونه من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 طائرا في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 كونه من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وانما قد تخرج في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 من الظاهر ان ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 سلمنا ان ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 المسامحة في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الدلائل في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 المقصود في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 يرد من ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 احكام في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 فيكون في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الظاهر في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 اعني في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الظن في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى

والارجح

ولا يرد على الحكم بالخبرين في الظاهر ان ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 متعلقين بالظن في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 والاشارة في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ويرفع في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكتان في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 او لا يرد في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 ما لا يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 بالاشارة في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 هذا الظن في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 فان كان في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الاشارة في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 لور في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وما يتصل به من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 من وجوب في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 بطلان في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 الضرر في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 وانما في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى
 السكت في ذلك من حصول او شذوذه من خاص المعنى

والارجح

اختصاصها بالركعة الاولى والثانية والفرق بينهما خاصة ومن حيث هو
 الاصل والركعة خاصة فليعلم ان يكون المعاصر من الاخبار المذكورة
 من قبل عارض العزم من وجه لا يخفى والملازم مع الرجوع الى المبدأ
 ومن الظاهر انما سمع الاخبار الدالة على اتحاد جهة العمل ما وقع اليقين
 معانها فليعلم انما هو مقتضى ما يقع من جهة العناوين وانما الدلالة على
 الاخبار المذكورة من جهة العمل على اتحاد الدلالة على اتحاد مطلقا لا يجوز
 لان الاخبار الدالة على اتحاد وان كانت عام مطلقا على جهة العمل ولكن
 لا اختصاصها بالركعة الاولى بل بجميعها دعوى شذوذ لا يصلح الجواب
 الاخبار التي هي من جهة مطلقا اختصاصها وان كانت صحيحة لا يضر في
 وجه الدعوى ام ظاهرا من ان العلم اذا اقتضى بالشبهة يصلح الحكم
 لتخصيصها لا يثبت الحكم في الحكم الا في وجه ولا يصلح على خلاف ذلك
 صحيحا عدم الاحتجاج به في وجه من جهة العمل وان كان صالحا
 وقد تقدم اليه المباشرة اليه في وجه الكتاب فليعلم ان وجهه لا
 لا يجوز الاعتماد عليها من ان اشار اليه في شرح المناهج وقال في الجواب
 انه يمكن اعادة حفظ الركعة عن الشبهة الاولى وانما يجازى في معارضاها
 في وجه الصلوة التي وقع الشك آخرها وكذا في المادى الثانية من وجه
 السابق في العلم والاحتجاج القوي فيكون كثيرة الاضاح وكذا في ما حقه
 فان الشك في كونه الاضاح بعد اتحاد وجه وضع الكثرة غير مضمرة في العلم
 العبرة المذكورة في غاية الظهور في ذلك وفي ما لم يعلل بخبر من كلام
 النسخ انما يثبت السجدة في الركعة من اولها في اخرها من جهة الحكم
 وهو الرجوع للمبدأ فكيف ذكر في الركعة وانما ذكر بعد ركعة اعادة ذلك
 الصلوة وحملت على كون المراد من السجدة السجدة الاولى من الواحدة
 المتعين كما هو مقتضى العبارة ويكون الاعادة بالنسبة الى السجدة الواحدة

سجدة

سورة الاحقاف
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية

سجدة كما سمع في رواية محمد بن منصور قال سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من الركعة فقال لا يجزئ ان يكون وضعت رجله واحدة ما لا
 سجدت سجدة وتضع وجهه وليس عليه سجدتها
 النبي صلى الله عليه وسلم في رواية اخرى ما سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والسورة وذكر الركعة في السجود مطلقا مع ان السجدة اشارة الى الركعة
 الركعة الاولى وليس في هذه اشارة مع كون ذلك من السجدة فليعلم ان
 في الجواب او مطلقا ويصح التحقيق في ذلك من السجدة كما ذكرنا انما هو مطلق
 بالسنة في الركعة من مطلق الصلوة فيخلق الشك من كونها ركعة
 قال لان ركعة الركعة هو مطلقا كما في الشك في الحقيقة من كونها ركعة
 اذ لا فرق بين السجدة فعلها او غيرها من السجدة فعلها على وجه السجدة
 وفي الخبر بعد الاشارة الى خبر الوشاة وهو مطلق على اداء الركعة في الشك
 العدة لا في غيره وفي المبدأ بعد الاشارة الى خبر الوشاة في السجدة
 والجواب عن الرواية المنع من ذلك انما يمكن ان يكون المراد حفظها من
 السجدة العدة ولزم الامارة بذلك نعم يصح في الركعة الاولى
 بالسجدة السجدة من الاول في غيرها كما كانت في السجدة
 انتهى وانما لم يدل على ما صار اليه في كونها ركعة عنه وكذا في السجدة
 في كونها ركعة السجدة انما هو مطلقا فيكون الشك من كونها ركعة فيكون
 الركعة هو مطلقا كما في السجدة في الحقيقة في الركعة الاولى من
 السجدة فعلها وعدمه من السجدة في فعلها على وجه السجدة والاطلاق
 وحاصل ما ذكره ان الشك في الركعة هذا الوجه في الركعة الاولى من
 لا يتقوله الوجه المذكور لا يقتضي ثبات ذلك للعلم من ان الشك في الركعة
 هو ركعة الركعة الاولى من الركعة في الركعة في الركعة الاولى من
 ركعة الركعة الاولى من الركعة في الركعة في الركعة الاولى من

الاصل الا ان السجدة في الركعة
 الركعة مع ذلك

سورة الاحقاف
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية

الاول وجه منها اطلاق دعوى الاجماع على عدم الالتفات اليه
 عند التاخير عن الخط ومقتضى العبادات المتضمنة لاطلاق الحكم لا
 مع عدم نفي مقتضى الاحتياط من حيث العرف من الواجب المتخرج
 اذ لو كان ثانيا الوجه القبيح عليه في كلامهم على ما هو المعروف من عادة
 ومنها ان يلتزم بعضهم على نفي الالتفات الى التكويد في بعض الجوانب
 عن الجدل من قاعدة نفي التخرج لا يخرج الواجب بل مثل التخرج على ان
 جريا من خطه لان اكثر الامراء من المتخلفين ومنها ان يلتزم بعضهم
 على ما ذكر من قاعدة الساقط على الطاهر لا يخص الواجب بل يخرج
 ومنها اطلاق دعوى التاخير في المقتضى فيها حقا فيقولون جازا
 حجة براه ومنها ان يقال ان يكون في قوله هذا اطلاقا للحال التخرج
 على ما يترتب فيه ومنها مقتضى القبول فاما ان من وقع التاخير في
 ومنها جرح دعوى الركن الدال على عدم الالتفات الى التاخير في الركوع
 الهوى الى السجود لاعتقاد عدم الالتفات عند اتمام الدعوات في الركوع
 الواجب التوجه الى احد فلا يكون الركوع والركعة على التاخير في
 فانه لا يخرج من مقتضى التاخير في الركوع والركعة على التاخير في
 ولا يخرج وجه ايضا منها ان الاصل لزوم الرجوع الى التاخير في
 خرج من صورة الدعوى في احوالها لاجل الدليل ولا دلالة على خروج
 محل التخرج منه في غير هذه الجوانب وفيه نظر لعدم الدلالة على
 خروج محل التخرج منها من اطلاقه على ذلك فيكون مقتضى الدلالة
 دلالة على اطلاق الدعوى في حكم من العيوبات معارضة العيوبات
 الدالة على عدم الالتفات الى التكويد بعد الدعوات في الركوع وان
 سجدوا معارضة من قبل معارضة العيوب من وجه جرح
 صورة الركوع في واجب فغير الوقت ومقتضى التاخير في التكويد
 نظر الداعي

والا معارض في التاخير
 الدلالة من جهة
 امثلة التاخير في الركوع
 في التاخير في الركوع
 بالواجب في الركوع

فاما ان من وقع
 التاخير في الركوع
 التاخير في الركوع
 عدم

نظر الى قاعدة الاحتياط وتدابير المنع من كون العارضة من قبل
 العيوب من وجه لان مقتضى الاحتياط صورة الدعوى واجبا
 ليس الا العيوبات الاخرى المعارضة لمقتضى الاحتياط وهي اخص
 مطلقا والتاخير في التاخير من جهة لا يصرفها الاخص من وجه من وجه
 سيما ان العارضة هي من قبل معارضة العيوب من وجه
 لكن من الطاهر ان التخرج مع الجهات الاخرى فيجوز الاحتياط
 سيما عدم التخرج ولزوم التوقف ولكن لا يلزم لزوم الرجوع
 الى التكويد في مقتضى الاحتياط اذ مع الرجوع اليه يتجمل في بعض
 الصور زيادة الركن البطلان للصلوة فدلالة التاخير على ما ذكر
 من جهة البطلان فكيف يستقيم الاحتياط مع قتالها ومنها
 ما ذكره في الركوع فكلما ان التاخير في الركوع في الركعة
 وهو قاتل مقتضى التاخير من عدم وجوب العود ومقتضى التاخير
 خبره ان قلت قلت في الركعة وقد ركع قال يعني انه لو لم يكن
 يعود فدخل فيه ما كان قاتلا وجرحه من مقتضى التاخير في
 العود الى الفعل مع الشروع في واجبه ان لم يكن مقصودا بالركعة
 قد يقتضي عدم التاخير في الركعة في الركعة في الركعة
 المقنونة ليس من افعال الصلوة المعهودة فلا يدخل في الركعة
 يوجد في هذا الجمل احتمالا واسكالا لا يعضونه قاطبا من الواجب
 وفي التاخير في الركعة وهو قاتل الطاهر في الركعة
 كالتاخير في الركعة وهو في الركعة في عدم وجوب العود للاجاءة
 وقبل عمل العود لوجهين الاول عدم قوله في مقتضى التاخير في الركعة
 وقد ركع وجوبه وقدره واتقان الاستعداد في الركعة من وجه
 حيدل على ان مقتضى التاخير في الركعة لم يستقم فاما مقتضى التاخير في الركعة

فاما ان من وقع
 التاخير في الركوع
 التاخير في الركوع
 عدم

[illegible][illegible][illegible]

فانما هو الذي
انما هو الذي
فانما هو الذي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

محمد الاولين واما اشار اليه في المتعاقبين فهو ما دل على وجوب قضاء الغنائم ووجوب
 بعض صورها من اهل بيتهم ووجوب عرقهم ومنه حمل العرق في بعض من جاء على
 العالم المخصص محمد في الاولين محمد بن الحسن في الاحتياط للغير ما اشار اليه المعتبر
 وصاحبه العرق في اطلاق الاحكام انما يوجب القضاء على العرق والله
محله المهر ووجوه اخص في العوم السابق بحثت فيه بغير عمل انه هو في بعض
 العوضه الامهه لانه اذا اريد حيث كون الاداء مطلقا او ابايعه عند كل
 المرض ولا والعصيان باستعمال ما يقع لوجه الكيف الامهه والفضاه
 ولا قدره صدق العوضه لا يفي وقد ايدى ان اطلاق الاحكام المذكوره فاما
 الى السابع وهو اعلم العنايه من محمد بن محمد والله في بعضه كما
 علمت كما في قانون في العوم السابق محمد بن الحسن في بعضه
 او اريد اطلاق التسلع وتسلع الاستفصال في كثير من الاحكام لا يفي
 في كل ذلك وان ذهب اليه بعض المحققين واما الثالثه في صدق
 فليست بشئ ان الظاهر صدق غيره وادعوا مرجع وتحقيق بدل العنايه
 وسائر العنايه والله في قول ان العوضه لا تعطى صدق معنونه
 الاداء كما في قول بان العرق در ليست بسبب ادعاء كاف والله في
 الاول المعنى الثاني وعلى الثاني المعنى الخامس محمد بن الحسن في بعضه
 من ازيد العوم في العرف تحقيق معنى العوضه لا يفي في قول ان العنايه
 بين قالوا في الثالثه في صدق العوضه على من ادعاء وقالوا بان
 مطلق در ليست بسبب ادعاء والله في بعضه في العرف فبان ان
 كنهه وانما في الجميع الركض محمد بن الحسن في بعضه ان يكون محله كونه
 عن العرف محمد بن الحسن في بعضه العرف بخلاف العرفين محمد بن الحسن
 قطعاً محمد بن الحسن في بعضه العوم السابق امل ان احد القولين في
 ابرار الصلوة محمد بن الحسن في بعضه كونه استبداداً على من
 الاعا الى اصحابه محمد بن الحسن في بعضه فانه قال اوله في كل
 من رخصه

الموسم

[illegible]

والله اعلم

من الطاهر

[illegible][illegible]

ولم يخرج الحكم بهذا الحجة في هذه القضية لأن ما يليها هو ما فهم
قوله العائش وقد نظر في قاعدة الاحتياط فيسقط الحكم في كل
في هذه القضية ظاهر فليس هذا القول هو حجة من العائش بقصد
لعدم الغالب بالفضل من طرف الحكم في هذا العلم وبغير ملاحظة
الركائس والدم يكون ما وقع فيها التعارض من أصل البراءة وما
في الاحتياط من تحقيق حكايا في غير هذا المقام فليس صحيحا في
لا يثبت وأصل البراءة والتثبت يتم على السابق في نظر كل الأمام
فما ترجح أصل البراءة لعدم تضاده بالعقوبات الدالة على صحة الأصل
وبغير ما عاين من الدلائل فالتثبت بالاحتياط ما ضعف كونه
في ظن الكثير من أئمة الإسلام في قضية المراد اجابوا أن الاحتياط
يعارض على البراءة ودفع العزم بما يجمع على أن قوله ما استعان
ولا يمانع كونه عليه وإن العزم في حالة الضرر وما ذكر من أحاديث
يعارض بقوله تعالى عليك والذين من خرج وسواء الباشعة
والم يعلم أن قوله ما استعان في الإسلام منع وجود الباشعة
في الإسلام لا يخلو ومنع وجود الباشعة ولو لم يخل على الوجود
في الإسلام لكان منع هذا شأن إلى التثبت بالاحتياط الجواز
تفسيره في البراءة والوجود في المراد فالأمر أنه يعارض أصل البراءة
فيما لا يحل الاحتياط الكبير من ذلك في الخلاصة فانه جواب
حق وجوابا عما قيل أن بعض أهل التمسك بالبراءة زادوا في
قصة قوله ما استعان واستدلوا بذكر ما ورد في قوله تعالى
فأبى الله العائش ما لم يتفق في الحجة ولا يفي في الوقت البعد
ما يبعد في الحجة فأذا كان كذلك بدأنا بالحجة في العائش في ذلك والله
المراد فانه يحل من ذلك وفي التمسك بعمل العائش في ذلك

م
باضه

۱۱ امانتوں

الا ان يكون ذلك اخر وقت فريضه حاضره يحاذر بها فعله بليل الامام
 وطريقه الاحتياط ومن صلى الامام قبل ان ياتي الوقت وهو ذاك لما قيل
 الاجماع المشايخيه وفي غاية الراداء الاجماع المولاهن اجابوا بوجه الامام
 الاجماع فذكر منهم من ان ادريس فانه اذا نزل اسماء خلاصه المسئلة
 المطبق على الامام مستخلصا من سبعة صوابه وهو واجب على الجميع
 خلافا لغيره من الخراسان فانما يباين به ولا يشرى به حين غلبته
 صاحب الامام في وقت من جدد وهو غير من يجوز صاحب الامام
 والغير اجاب كل من يابى به فانه بعد الحق والى على كون الاجماع
 للخاصة لا عام وكذا انما على وجه الحق هو ان في ذلك من القوة
 وحيث هذه الصافه وثبت الاجماع في جميع الموضع وفي احوال
 مكفيه وقت بالامام الصادق عليه السلام ولا في الرضوخا
 على ذلك الاجماع وفي الاماكن والرحله واجمع الاماكن والخاصة بالاجماع
 وفي الرضا عليه السلام والامام الاخير عليه السلام والامام صاحب
 هذا الامر ان على خلافه او نحو من تقدم العائنه على الخارج مع صفته
 عظاما اجماعا اجابا كاحكامه حاضره فيصالح الخوف والمخافة من
 والخلق المواتر في وقت واقب العلو والغير على احكامه غير في الموضع
 وهو ظاهر في بعض بعض صاحب الامام في زمانه السابقين على
 وما يقع عليه فاجاب بالاجماع عليه فانه اذا كان واجبا مستقرا بوجه
 العائنه في ارض الصلوة على الحاضر الذي سبق الى وقت صفته فعلقوا بالاول
 فهو على حاضر الامام بل في بعض بيته وهو الله فبذلك قطع وعلم
 بل اذ على الله ولجاست الحايه عن هذه الاحكامات في انات حكم الله
 سبحانه اعضاده بالشرع العظيم في زمانه الطالعه بل طلائعها
 صرح بها على ما في واجبه عن هذه الخوف على من الكف في زمانه

طبرستان

ومنها ما ذكره وليت والذين في الأول بعد هذا الجمل
في الحائز سيما في الحاضر في قوله أصلوه على الجاهل
بجمل الغائب وليس على كل واحد من الأولين من جهة
حمله على كل قوله أصلوه على الجاهل سيما في الجاهل
المراد من الضيق في الحاضر فإنه على صلوته فطما يجب
لا يجوز له تأخير ما لا يملكه أو الذي ينفرد للعلم سيما في
تحصيل الصلوة في قوله من عليه صلوته والقضاء لا وحده
بالنسبة إلى القضاء والاداء فكلها على الاداء وكقولهم
أصلوه فيصية من عليه صلوته أو أو يكون المعنى أصلوه مطلقا
أي كان في وقت الصلوة وتوقيتها وما دونه على من يحضر
موسى عليه السلام في قوله تعالى إذا أمرتكم بالشئ فافعلوا
أو لا تأثموا ولا تولى في صلوته وقالوا وادع الشئ فصل الشئ
فيها على الجاهل انتهى وفيه نظر كما عرفت في في الذين صلوا
ولما لم يزلوا الجاهل على الاداء وحصلت الصلاة مع الاعاق على
جواز التأخير في وقت الحاضر بالصواب إن قالوا الصلوة
من الاداء والقضاء وتحصيلها بعد ما ترجع من مرجعها
على المعصية والمعنى الصلوة الغفلة على كونها
على الأصلية معهما وبين ما دل على جواز التأخير في
الريضه وعلم أن بقاها إلى الصلاة لم عليه صلوته على كل
الصواب فدل على أن مكان التحصيل انتهى ومنها
أنه لو لم يجب القضاء في الجملة لكانت في غفلة التذكير لا في
موسم الحائز لا الأخير عن وقت التذكير والى الجاهل لا الأخير
الأمر بالانسان في وقت التذكير أحد ما ذكره والذين

مقام دکن

[illegible]

روى عن

وإذا ما أدرك في العتمة فقال بغير الفاتحة لم يكن من فائده
وفيها حين يذكرها وسأتمها وأتمها وسأتمها ما أدرك في العتمة
فقال الحق وأرواية عن النبي صلى الله عليه وآله من قام صلاته فيها
حين يذكر من العموم ويروي عنه من قام صلاته وأدركها بغيرها
كما كانت أدركها بذلك وفيها ولفظ صحيح المحرر عن أبيه
عنه من قام صلاته وأدركها بالآخرة لها الأول والآخر
ولم ينس صلاته وأدركها بغيرها وأدركها
وأجيب عما ذكره بوجه الأول ما أدرك في العتمة بغيرها
من وجه آخر ما أجازها بأحد وخبر الواحد لا يصلح للتران
استه وقد يظهر أن الحق لم يجوز تخصيص التران بخبر الواحد
كان جامعاً للحجج وإن كان مؤلفاً أو جامعاً بغيرها
ضعف التران الصالح للحجج فضلاً عن تخصيص التران بها
بحاجة عن ضعف السند بخبر الواحد القديم والاحداث
الحكمة ولكن منع من السند رصف ذلك الخبر بالاحداث
فذلك الخبر القديم إن كان جامعاً لقديم التران
القديم أنما تعارض بغيرها من الإخبار إن وقع في جواب السؤال
عنا لم يذكر أن السند من قوله إذا اجتمع فصل وأدرك
وأدرك التران فصل وإذا لم يلج العتمة فكيف وإذا حصل
التران فمن بعد ذلك فهو جواب السؤال الذي ذكره عند الحق
وأما القول به فلا تغافل منها بوجه من الوجه على الظاهر ما عايناه
الوجه هذه الإخبار ينبغي الاستدلال على القول الثاني
معه وقد يقال ما ذكره من قوله من الكتب في الخبر بعد ما عايناه
سابقاً السابق إذا جازهم غير ذلك على موضع التران أعانها

وہی

وجوب الامتنان للعائشة مالم ينسحق الحاضر ونحوه
 ادخل خلافة وجوب القضاء مالم ينسحق الحاضر والخلال
 الترتيب وسقوط وجوب الحاضر كقوله حسن ولو ادخل
 في كل وقت مالم ينسحق الحاضر منها الكسوف والجمان وكنسا
 من بين على الحاضرة ترشيع الحاضرة وفي النسخة محمول كون
 من ذلك على الوجوب الذي ماع من ان يكون على المورد على
 التراجع والعام ادله اعل الحاضر في القدر والما هو على
 ما يند على مطلق الوجوب اما على الوجوب الضيق فلاش
 في ضمن الحاضر ولو استاكوف والحاضر ولا حرام ولا يوجب
 احد وجوبه ماع على الحاضر مع الحاضر المعاصرة نحوه
 الاصل وارود المخرج والمورد واجبا خاصة انتهى لبيان القام
 الجراش في محله من الاخبار المقتضية تعديا لغوية ساء على
 ما تقرر من ان لفظ الماء وقد الحقت لاهلا لا اقول
 الحق عدا ان ذلك مخصوص بالماء انما طغى لا يطلع الماء
 حتى الجراش وان دعاه اليه جماعة من اهل ان ذلك لو لم
 قاله على الوجوب قولنا انه على اموال اهل الامم للوجوب
 مطلقا حتى اورد في احاد لا منه عليهم السلام هو الحضور واما
 على العوكة لا يلاحظه ان ما ورد في الاخبار المذكورة بعد
 الوجوب عليه جماعة من ساجد النصارى من ان ذلك
 الاحاد على اصل الوجوب فضلا عن العوزة وقد منع الم
 من كاله لامر فيها على الوجوب ايضا وقوه احتيا في رد
 مورد ثم المحظوظ لاسان القضاء وجمع الاوقات هي
 اوقات الحاضر والاوقات المذكورة في الموضع لا يبعد عن الوجوب

24

[illegible]

٢٨
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

فلا يعطى الصلاة
موجبه ولا معصية

فقال الرواية الاولى وهي حسنة مرارة التي اشار اليها في المتن
فذكر على وجوب العزيمة في العشاء من وجهين احدهما ان
القصة بآدم تخوفت من نهب وقتل الاعداء والحاجة الى
التي في الطعن حتى يفيض الغرض لا يرد هذا من هذا لما لا يفتى
واما الثاني فالاوحد فلا يقول لا يفتى لا يفتى الا بالوجهين
المذكورين ليس بينهما ولا على في المسألة على القول بان لا يرد
الوجه احدهما لا يفتى عليهم الا بان على الوجوب والحرمة كاد
اليه من المجمعين على ظاهره واما القول بان لا يفتى الا بالوجهين
كما هو الظاهر الذي عليه لا يفتى الا بالوجهين كونه المصروف في الامور
انما القصة حتى يفتى في الحاجة بيان انصاف العشاء
بالوجوب الى ذلك الوقت لاسان ان العشاء واجب في كل وقت
الاستعداد به الى ذلك الوقت ولا يفتى تركه جمع فاسان ذلك
من الواجبات في المتعبدات في المسألة وهو قول يفتى على جملة
من المتعبدات في سائر اليوم لاسان ان وقت العشاء في العشاء وعلى
المجمعين من الاحكام لوضوح فساد في العشاء وعلى
امكان الخصم في الرواية ما حارجه الامور الجاهل بها
المضافة للاستعداد بالقصة على الاحتمال الثاني وورود
ومن في الظاهر ان الاحتمال الذي لا يستلزم الخصم ارجح
من الاحتمال الذي يفتى به واما الذي من الطعن فلابد
ان يرد بالقول ان العشاء واجب في كل وقت لاسان ان العشاء
الذي في العشاء الواجب في كل وقت لاسان ان العشاء
الذي في الرواية على القول بالمصانعة فغير ما ذكره فقال

الرواية

اما الرواية الاولى فيمكن ان يدلها ما حارجه وجهه لكنه اما على
الاحتمالين وبقوله انه وجوب السلام من الخصم فان
العشاء والنسب في الجوارح من العزيمة والمطلوب من
في الجوارح اما على وجه القصة واما على وجه الحاجة
ولم يفتى في ذلك وقت الحاجة فانه يتم القصة ثم يفتى في الحاجة
وفي حق بوضوح فتاها دخل وقت الصلاة ولم يفتى في الحاجة
ذلك فليفتى في هذا الثاني انما يفتى في العشاء في كل وقت
فان يرد انما يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
يجوز على الوجوب على سبيل المصانعة وعلى الاحتمالين
لا يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء واجب في كل وقت
ذلك لعدم المسألة بالنسبة الى الواجب على ان يفتى في كل وقت
الوجهين لاجل كل وقت ومن ذلك ما اذا كان على العشاء
وهذا في المصانعة وما ذكرنا يظهر الجواب عن الاحتمال الثاني
الامر باعتدال ذكره في ما ذكرنا من الاحتمال الثاني انما يفتى في العشاء
ما ذكره في الجوارح فقال يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
الاحتمالين المذكورة فعدا ما ذكرنا من الاحتمالين المذكورة
ما ذكرناه انما يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
في العشاء فقال مقام ذكرنا في الرواية انما يفتى في العشاء
المصانعة ومنها ما رواه الكشي عن زرارة بطريق اخر
الحسن انما يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
عن ان يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
وكان يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء
نعم ما يفتى في العشاء في كل وقت لاسان ان العشاء

الرواية

فتصلت الطهر وقد فاستل العشاء فذكرها افضل في وقت العشاء
ولربما يعرف من ما ذكرنا في صلاة العشاء في وقت العشاء
الطهر فتصلت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
الاول ثم صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لم يصل في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
الراغبين في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
المغرب وان كنت قد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
فضل المغرب وان كنت قد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
او قبل في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
وان كنت قد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
وان كنت قد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
فقد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
وان كنت قد صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
ثم صل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
المغرب فضل العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
قال قلت لابي انما يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
اخلافا في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
وقد وصف هذه الرواية بالصحة في وقت العشاء في وقت العشاء
والله اعلم بصدقها والراي في وقت العشاء في وقت العشاء
على ما قاله في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء

علاء واد

حاشي هذا الخبر من الرواية فاما ما تضمنه من انه اذا وقع من
وذكر ان طهر العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
انما يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
وهي على القول بالمصانعة من وجه احدهما في وقت العشاء
انما يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لما ذكرنا في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
الاعلى بعد كون العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
انما يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
والخلافا في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
هذه الرواية باعتبار هذه الاخلافا من اذلة القول بالوقت
واما ما يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
فلا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
لما ذكرنا في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
فلا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
الاول في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
المغرب في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
الحاضر وان كانت من اليوم الثاني الى اليوم الثالث في وقت العشاء
كانت من اليوم السابق وهذا يدل على وجوب العشاء في وقت العشاء
على الحاجة ولا يفتى في العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء
اما اذا كان الظاهر من الرواية لزم العشاء في وقت العشاء في وقت العشاء

نعم

۱۲۱

الاول
٥٤٥

وخلق

[illegible]

العرف

فان لا لا نطاق الخلف من خصه على الكلفه احلاط
والغرض قد يقال هو هذا على الترتيب بقا على الحق
والغرض ان الترتيب على الترتيب هو اسبقه كالمعنى
فان هو الجواب عن الجواب اسبقه فبقا فان هذا الجواب
انما هو لربنا ما شاء الكلفه ما شاء كالمعنى الكلفه على
كذلك على طائفة وما اذا قلنا جوازها وان كان خلقا لا
الاصلي فلا يجوز المحصر للاصل في هذه الصورة دونها
واما اننا نعلم من ان القائلين بغيره من جمع ما ذكره من
الملازمة لا يكون منهم وبينه وجوبنا خبرا الى سبب في
الغرض اخر الوقت تحت جرح وجوبنا الخبر والترتيب عند
كونه على الاطلاق وقدما على هذا عن الترتيب بقا على
الحرج على الترتيب هو اسبقه وقد نظر فانها رايه الى ان
بالمصافه او كثر من كلفه في ارادة ما لم ينسأ الحق على
جرحه وليس بها طوري في ارادة ما لم ينسأ الكلفه على الاطلاق
ثم واما اذا قلنا ان الحق هو سنا خبرا الصلوة الا اذا شئ
الى اخر الوقت مما حرمه كثر من صحاح في مواضع غير
منها في صورته كلفه في الطابع الترتيب فان جماعهم
هو الوجود وجوبنا خبرا الى اخر الوقت ومكيا في صورته
وجوده عند منع من الانسان جرحا في الصلوة او سوط
سوطا او تركه مطلقا من طائفة ما حرمه كثر من سنا
من الصلوة في او الاخر كثر من طائفة ما حرمه كثر من سنا
او في صورته مباحا في الاخره ومنها غير ذلك ولم
يلزم ذلك الكلفه على الاطلاق ولكن على الاختصاص ما ذكره

البحر

المسألة

امام مطلقا
او فی صوره
رجاء و اله
العدله

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ

ومن ثم ما ذكره فانه ثلثة اقسام العلم المذكور الرابع ان القول بوجوب
القول بطلان روم كاحد محالين يكون محلا لوجوب الملازمة بانه
ملزوم لغيره والصلوة قبله فيها والقول بغيره كذلك ثابت
عنه التكليف لان الفصل الموعود انه صلح في التصديق
التي هي فاما ان يخفى عليه الاعادة وهو الامر الثاني واما ان
لا يخفى عليه وهو الامر الاول لا يخفى وقد نظر اما في الجملة
او في كل الثاني فانه انتفاء عقده التكليف بهذا الاعتقاد
بأن الاعادة هي التي من استلزامها في الامر بوجوب تكرار الذكر
تتصافه بالضرورة من الدين لان العلم بكون الواجب
صلوة واحدة بل بان الامر بالامور فان الذكر في كل
وقت وفرضه وان كان بعد الأساس فنعقد انه ما يورث
تجاوزا عنه الأساس ما ساد عقده التكليف الذي يفرضه
بالضرورة من الدين بهذا الاعتقاد فانه بعد جميع الدين وهي
وتجوز للصلوة الى اربع حجان عند انتهاء الصلاة
الكلية فكلها تعد حجا الظاهر وان وحده تختص
بالواقع لا يرتفع وانما أساسا لانها في الامر الاول والزم
تجوز الصلوة قبله فيها كالاثني سابقا للروايل فيكون الجواز
من الروايل الى الغرض مطلقا ولو كان على استقلته فبغير
عامة سابقا لاسانها استعانة منه وجه لان ما يورث
وتعد به على الاول لا يجوز لانسان ملاذ اول الغرض من
الحجوه وهذا لا يخفى يخرج من كون الوقت وقتا لاول اداء
بطلان الصلاة ومن العلم اشعاده فبغيره كالتصحيح
لوقوعه في وقتها والحجبه الثاني في الاصله لا من العلم
الصلوة
الصلوة

وَالرَّحْمَةُ الْبَارَكَةُ عَلَيْكَ
وَعَالِيكَ وَسَلَّمَ
كُونَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ
كَلَامًا بَارَكًا وَخَيْرًا

مسلم
قالوا فم

الحوار فيهم لما والكن
السلوة قبل الوفاء
الصورة فانه اول الدعوى

إذا جمع الوسم والصوم في الصومين كلام غير محقق لأن النسخ
 الوسم فلا يمكن اجتماع الأمر الدال على التوسعة والصوم الدال
 مع فرضه بعد النسخ بل يمكن اجتماع الأمرين فلا يمكن ما روي
 هو سمعنا هذا خلفاً فافترعوا هذا فتقولوا الأمر التوسعة وروى
 فلا يصح عليه على الأمر الدال على التوسعة لأن الأمر كان توسعاً
 ومنها ما استدل به في كتابه فقال أن الاجتماع واقع والأخبار
 مستطابقة على استحباب الأذان والأذان على كل صلاة فاستدلوا
 من فاسد صلوا استكم بحسن الأذان وأولوه ورواه عنه
 في المسألة الثانية ما من أجل الصلاة ومقدمها بالآثار
 صحيح كونها من أجل الصلاة ومقدمها الصلاة غير الصلاة
 وما استدل به من الحديث من حديث من كان يصلي فليأذن فإنه
 يتسبب له ما يفي بالسنن والأذان وروى عن الطبراني
 لذلك فصار من أجل الدلالة على الصائفة وهو الثاني
 حاشا سوسم استحباب الأذان والأذان على الصلاة
 قد يردون فيكون كونهما غير محذور بل هو واجب عند الله
 من صلى الصلوة في السنة خمساً مثلاً فلو تركه في واحدة
 لم يخلو فيه بعد ذلك في الصلاة ومنها ما روي عن
 الصحيح أنه لا أذان ولا صلاة على من لم يقرأ في الصلاة
 لا في الصلاة وفي المذاهب بعد أن استدلوا بأن صلاة
 أو استدلوا بوجوب الأذان والتسعة استحباب الأذان والأذان
 لا يصح ورواهما المطالب في اختيار الدلالة على استحباب
 الأذان والأذان على الصلاة وقد روي عن الأئمة
 لم يقدروا منها غير ذلك بل هو من المذاهب في كتاب

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢
صلى الله عليه وسلم
السلام على حواء
ابن علي حصة
على ذلك

[illegible]

ومنها ما ذكر في جميع العامة فقال قد وقع في سائر أخبار كبريت
 اجار وليس فيها جمعة من الحن والطاهر اذ ان الحن من طين
 والحسن من سائر مثل اذ هو معدوم بل هو كبريتا صفة وكان
 العدد عظم الزلزلة وعاقبه وعند النيران المنبع وان قبل ان
 ويرجع في اخره فهو اجار وادفعته السوائل في الرصد فاد
 جوي في الرصد فاد الرصد الطري الاولى ثم وادع
 طعنة فخصا بالان في الرصد طعنة صحت الاجار والاد
 نوم من جلوة الصلابة ثم خصا به كبريتا صفة فاد
 فاذا جاز قد تم فخصا بالان في الرصد فاد الرصد
 ومنها جاز في اجار اجار فاد في الرصد فاد
 الذكر ولا يصاح والذكر والروض والماء والارض
 شرعي لان من من غير عبد الانسان الذي صفت في النسخ
 وقت وغاية الزاد والروض جميع العامة والدارك والارض
 شرعي لان من من الراض عن عبد الله عليه السلام قال انما
 اوتينا على جبل العبد والارض فانا استقطب قبل العبد
 فصلها كبريتا فادها فان رقتا بعد ما فادها
 بالان فادنا استقطب بعد الفير فليصل الصنيع القرب العامة
 قبل طلوع الشمس في الدارك وقده الزاد مع صفتا
 المطلوب فانا في راس الاراماجة وتم للزيت ولا يمكن
 صنف الوصف فليصل طلوع الشمس وفي هذه الزاد
 الروان ولا ان في صفتا من الهندس ولا اخره وثالث
 ولا يمكن حمل على صنف الوصف فليصل طلوع الشمس
 وقد ساق في هذا ذكر في صفتا الروان صفة الكمال

وَجَمْعُ الْفَائِدَةِ

٢
مما ذكرنا من حكاية
الذالك على حوار الذالك
من علمه حكاية
على الذالك

وَأَجْمَعُ الْفَائِدَءَ

و في ايامهم عم بالداره
بالداره الصبح في الغرب
ان اتيك للوجوب فلا اقل
لا اتيك ان اجهد الكسوف

دستور امام

دنداسار انو هدا
بها شام عماره

درب و حق الام

الرواية على الوا
كأنه يحق

الصدوق

[Handwritten signature]

المشقة عليه عند جمع فقهاينا وايضا التي جمهور بعضها
من واضع القصة على الرافعة ما بالصلوة الرافعة
وقد روي عن ابن عباس عليه السلام انه قال اربع صلوة عليها
الرجلة كل ساعة صلوة فان لم تنقضي ركعها اذها الحرب ودم
امر بعدد الحائض فباصلوة الليل والليل والليل القصة
مع ان روي عن بعض من اهل الطول وعنها ما وافقها من الصحاح
وعنها ما انفك والاول ما انفك والآخر روي عن اهل القصة
وكذا استحق القيد وعنها ما مع ابن عباس من قوله مراعاة القصة
محض وانما رويها والاول ما انفك والقيد والاول وعنها ما
بوله القصة بل رويها وانه رويها كما لا يخفى من كلامه
في صفة الحائض من صفة غيرها في هذه الاحكام ولا يخفى
لها مقولته الا من رويها من صفة الحائض لا احكام الحق لا يفي
لا ما رويها ما ذكره من رويها من صفة الحائض لا احكام الا
قد بين ان رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
احكام الصفة من رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
ان الصفة من رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
كان رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
السيرة والصفة عند الشئ الحائض من الصفة من رويها
والاحكام من رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
والصفة من رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
الاصول ما رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
دلالة مقولته لا بيان ما ذكرناه من رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها
اول ما رويها من صفة الحائض لا احكام الا ما رويها

کاف

[illegible]

عَلَيْكُمْ السَّلَامُ

۲۷

کے

المعروف

الرضا فيه خاصه كما ان الحق الكلف بها نالكلف المالك
 على الناحية المشافهة الصفة كما ان لا يجوز في الاستعمال
 الا من اكله الترتيب والنوم وسائر الحاجات التي يضطر اليها
 كالحاجات الموقرة الضرورة وسائر الزم في حفظ الحق وهذا
 من الحكم العامة فيقوط اقلها هو اذن في وجهه من غير
 الظهور في حق القديس كما قد يقول بعضا فيكون الحق
 في حقهم السوء حتى تعارض الشريعة المشافهة السائدة عن هذا
 العظيم في حقهم فالانكسار فان عار انهم ما من بعض صفات
 الصائفة التي تجر اعادة انقياد القديس اليها وانما تجل في الكمال
 على الله وعلى غيره فان السوء القديس في الصائفة التي هي في الكمال
 عقلا وسما على اولها ان القديس في حقها على واحد في حقها
 وهو التي يجوز الكلف بها عقلا وسما على ما يكون في حقها في حقها
 في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 بالبطل ومن صراطه في الحق الواسع انما في حقها في حقها في حقها
 وجه الفرج في الوجه الاوسع الحكمة في حقها في حقها في حقها
 الباطن الاوسع في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 مزود عن حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 مولانا الصادق عليه السلام في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 النقيض والحق في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 جميع ما ذكره في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 وللعلم في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 على وجه تقديم الماسد في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 عن الحق في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

ثم ساق لاقتضائهما ما يقع ^ظ والى حواشيهما ما يقع
النوات مع العدد صحة عدله من شأنه ^ب ونبين الجواب
عن صاحب عنوان من الذخيرة وأجاب عنها في شرح المباحث
على وجه ما ذكره وقد عرفت بعد ذلك أن السواد الطاهر من
صغولها فيها لا يحصل الغرض من كونه الغرض منها
والاصل حصول الغرض من كونه من السواد وحده المذهب
الشافعي من حيث كونه السواد لعدم إحصاء النجاسة فيه
مع أنه لا يخرج الرواية ولا ينفرد به أحد من الفقهاء بحمله على
ذلك بل ينافي الأصل الصحيح أن النجاسة محمولة على ما
المتداول من الناس أجمعين على أن الخط لا ينافي الرواية
بأنه أفاضل الروايات والشافعي فيها على أصل صحة رواية النجاسة
ذلك فلا حرج من أنه لا ينافي من صحة عنوان كون الحكم المذكور فيها
بالغالب الواحد شرط كونها واحدة لأن السواد من شأنه
أما جارية العصور وما أحاطت به من شأنها كما أنه ليس فيها
خصوصية الطهر من النجاسة وإنما هو السواد وقع فيها خاصية الطهر
أما وقع عن النجاسة على ما يظهر من الرواية والعلل في نفسه ذلك ولا
باحتصاص الحكم بما أنه ليس هو صحة عدله من شأنه ذلك ولا
باعتبار العدد ومن أن الروايات الواردة في هذا المذهب
وعبرها ظاهرة في عدم الاتفاق أن الشافعي صحة في النجاسة
مشهدا كونه العددين في غاية الصحة وهو صريح الرواية وعدم الغرض
فيما رواه من النجاسة وهو كونه من الشافعي محلونه على الاحتياط
بعض قول من كان في الواحد والعدد جميعا مع أن الأصل

۱۲۳۴۵۶

مَنَّاكُمْ

دونا الثاني لاداء فانه لا يجب ان يكون للموجب مطر أو البرق
ولكن لان كل صلوته ما خرجت بها ادا بانها افاضت المدين عليها
او حوسا العرب ولا يظهر يوم مثلها حتى بعد ضيقها انما
ذلك لانه وقت الصبح اما اذا خرج وصارت قضاة في الزمان
فان يومها المقيم واكثر منه واما في العداة وفيها ايام
والذين من زمان اذ كان الباقى زمان الزاحل واليه واما الحكماء
وهو انكر العظم من العداة وقوله الذي يدل عليها احتراؤه من حمار
بعد الحارة واول التوراة والقول انى وقلا حارة عداة في
الذي من بعد التوراة عن الرواية الاول قد لمع كونها غير
تمام ومن الباب الاول في احادنا انى ثبت ظهورها في الوجوب
انما هو بضعف الرواية عن عداة وقد عرفت عداة من زمان
على جنم عيسى ولا اذ التوراة من انكره واما انكره الدال على
اوصافه والذين في استعماله في اياته على الانبياء انهم ضعف
الحوادث المذكور وكون بعضهم المقيم لها انما اليوم فيها انما
مع عدم حجة الرواية انهم قد لمع الحكماء في وجوبه باذنه من
الضعف انما اراد انما حجة على الانبياء واذ في ذلك على
هو غير عوط واوله وانهم يوم في بعد حجة انى وقلا
ولما من في انكره على حجة ولما حجة انما في ذلك
هذا القول في حجة العداة لما ذكر في انما انما انما
البرهان في هذه السلسلة في دفعها وترسخها في التوراة
التي وظهرت بحجة انما انما في التوراة
سورة والمعرفة بالاعمال على خلاف ما مع عدم وضوح سندها بعد ولهم

الحمد لله
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده

18

اعيانها وبه وان الحق وظاهر الصورة من حقها وانما تقدمها
 انساب الاولين وجوهها الشبهة العظمى بل انما في المناظر
 على ذلك على الظاهر ان هذا احد من اعيانها وانما صار الى القول
 انهم منها ما كانت في الذكره وانما من اطلاق قوله في
 صار على الحق منكم واستغوا الى الحركات وفيه نظر اما
 ان كان في اطلاقها بالواجبات القوية مراعاة الظاهر
 انما هو هو ما في من حله في الحان اطلاقه والاستحسان
 لا في تقديره من الحان الا ان يقال انما الحيل على ما ذكره
 انما هو خلاف الاصل وفيه من تحالفه في هذا اليك
 ثم وانما كانت لان مقدم الحاضر صار في الحق ايضا
 ولا تخرج الا ان قاله في الحقيقة والحق اظهر في
 ان ذكره في التوبة وفيه نظر نعم لكن تخرج مقدم
 بالشبهة العظمى ثم ومنها ما كانت في الذكره من حقها
 انما هي في الحاضر الا انما في فعل الحركات وتخرج من
 منها الاجزاء المتضمنة للامر بتقديم العائنه سواء على الوجه
 عدم امكان حملها على الوجوب وتعارضها في حله من الكتب
 او وتعارضها في ما عدا ذلك عليه ما دام فيها ما في اعيانها
 عما في اجزائها التي في بعضها على انما تقدم بعضها على غيرها
 على ذلك في الاستحسان في جمع اعيانها بعد ما كانت
 والاختيار المثل على اعدوك الامانة وعرضها في ذلك
 حوا الى الحاضر وان النص في افضل الارب للجمع من اعيانها
 من الحق المتضمنة فاعاد في ذلك في العلم في العلم في العلم
 الحاضر مقدم في العائنه وتقدم من الاجزاء وعلمها المتضمن

ثم هو القول الاول ان وفي ترجيح احداهما على الاخر
الان على ما كان الطريق لادله من انما لا يضاف في ترجيح
القول الثاني على الاول كما ان ادعى القطع في قوله بل ان
حصوله منها فاذن هذا هو العمل عندك ان كان كما
انقول الاول من الضمان فليكن هو الاجر على ما خرج بركون
الاجناسه ان انكر المضاف فيه ولكنه ضعيفه في الجاه
ومع قطع الطور من حيث نقل المضاف الواسع ما مطلقا كما هو
ادق الجمله فوضعه المحقق العلامة على ما يستحقه من العائنه
الاعنى ضيق في الحاضر او يستحقه من الحاضر والماضي
وقد انقضت حلف المضاف في الجاه فلهذا لا يظن
الاول انما هو تحت مطلق وهو المضاف والمضارع المجرى في قوله
والفرد والبيان والمضارع المجرى في قوله والماضي
والماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
المؤلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
فلهذا لا يظن انما هو تحت مطلق وهو المضاف والمضارع
عنا في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
الماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
حلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
على المضاف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
مع السمع ومنها انما هو المضاف في قوله والماضي
وهو من هذا القبيل انما هو المضاف في قوله والماضي
تقديم العائنه في قوله المضاف في قوله والماضي

تقديم العائنه
المؤلف في قوله
الماضي

ابن ابي

ابن ابي وهو ان الحق في كلامه الصوري من حيث هو على تقدير انما
القول الاول وفي قوله من انما لا يضاف في ترجيح
فلهذا لا يظن انما هو المضاف في قوله والماضي
الماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
حلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
على المضاف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
مع السمع ومنها انما هو المضاف في قوله والماضي
وهو من هذا القبيل انما هو المضاف في قوله والماضي
تقديم العائنه في قوله المضاف في قوله والماضي

في قوله

ابن ابي وهو ان الحق في كلامه الصوري من حيث هو على تقدير انما
القول الاول وفي قوله من انما لا يضاف في ترجيح
فلهذا لا يظن انما هو المضاف في قوله والماضي
الماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
حلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
على المضاف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
مع السمع ومنها انما هو المضاف في قوله والماضي
وهو من هذا القبيل انما هو المضاف في قوله والماضي
تقديم العائنه في قوله المضاف في قوله والماضي

وهو في كلامه

محمد الاستيعاب وقد وقع تقديم الحاضر في عدة من الاخبار وعلى
ابن ابي وهو ان الحق في كلامه الصوري من حيث هو على تقدير انما
القول الاول وفي قوله من انما لا يضاف في ترجيح
فلهذا لا يظن انما هو المضاف في قوله والماضي
الماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
حلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
على المضاف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
مع السمع ومنها انما هو المضاف في قوله والماضي
وهو من هذا القبيل انما هو المضاف في قوله والماضي
تقديم العائنه في قوله المضاف في قوله والماضي

في قوله

ابن ابي

وهو في كلامه

وهو في كلامه الصوري من حيث هو على تقدير انما
القول الاول وفي قوله من انما لا يضاف في ترجيح
فلهذا لا يظن انما هو المضاف في قوله والماضي
الماضي في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
حلف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
على المضاف في قوله والماضي المجرى في قوله والماضي
مع السمع ومنها انما هو المضاف في قوله والماضي
وهو من هذا القبيل انما هو المضاف في قوله والماضي
تقديم العائنه في قوله المضاف في قوله والماضي

في قوله

ابن ابي

في كتابه
الحق
الغرض ان يقال ان قلنا بان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من
او عدم المصلحة فلا كمال للحكم بالاحكام الاتحادية من المصلحة
الاستدراك في علم الحكم بالاحكام وان لم يخل على بعض الحكماء في
مبنى الحكم بعدم الاتحاد استنادا الى الحكم بالاحكام
على صحة العبادات وهي ملزمة عن المادى لا منحصرة
بما ذكر على اعتبار المصلحة الحاضرة فلا تشمل بان العبادات
لا تشمل اذ ان الحكم بالاحكام في الصورة المروضة في
الحكماء فيها من اثار العبادات المصلحة للعامة بطريق
مع امكان دون تنجس المصلحة لا بفعل كل الارزاق
ولكن العبادات المروضة جميع العقود والايام العاشية
للعامة حكم بعضها اذ ان قيل على المصلحة مع العلمات تعال
ولذا بان النهج العام لا يقتضي هذا وذلك لما عرفت
عدم هو في المصلحة ولكن لا يقتضي ترك الاحكام بل
الامر في الحاضر في حال الوقت من عليه فاشد وكان ذلك في
عنه ذكره في المصلحة اذ لا تعد للمصلحة في كل المصلحة
المصلحة والعلل والهدف والوسيلة والاشياء والبشر والحيوان والنبات
والزراعة والخرق والمواعيد والذكر والامر والاشياء والمصلحة
وحاشا للزراعة وشيخ الفروع والامر فيها طهر بالامتنان عليه
ومنها طهر من المصلحة في كل المصلحة في كل المصلحة في كل
طريقه في المصلحة في كل المصلحة في كل المصلحة في كل
ان عليه فاشد على ما في المصلحة في كل المصلحة في كل
على ما عرفت في الزمان في كل المصلحة في كل المصلحة في كل
وفي الزمان اصل المصلحة في كل المصلحة في كل المصلحة في كل

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

۱۲
در شرح

الحسين

والسواء

فان مدد

درب دنیو للعلمام

وب وقى ملا ۲

[illegible]

۱۰۸

[illegible]

ثم انما قيل لما بعد من حار
 فعل الحار و هو الرافعة
 انتهى
 كما ان الظاهر ان
 يقول المصنف
 فقول بوجوب
 العدد

سورة
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
ولم يكن لنا
لغيره

ع
وفي شرح السراج المحمدي
قد وحسب العبد دل من
الاداء الى الفضة على
العلم ايضا العبد المحمدي
الموالي لادب العبد

[illegible]

7

۲۰۰۰

وَلَقَدْ صَلَّى^(١)

وَالْمَكْرُوفَاتِ

رواها من مال الله

٢٠
رحمك الله
يا ارحم الراحمين

جمله اخبارها

لا اشكال ولا شبهة في انه لا يجوز سماع المأموم عن الامام
 اذا لم يكن بينهما صفة متصلة وتقدم حوزة الشئ الرابع و
 النافع والعرض البينة والامر سادس والعقد والخبر والامر عدد الدركي
 والامر سادس والخبر والرخص والامر سادس والامر سادس والامر سادس
 وشرح النافع والظاهر انه لا خلاف فيه وتقدم حوزة الشئ الرابع و
 لا يجوز سماع المأموم عن الامام بما لم يخبر به من العادة به وليس كذا المأموم اتصال
 عند الامام وهو قوله كذا الصلوة. وقد استأجرت على انما وأكثر العادة على انه
 شرط في الاحتياط عدم السماع من الامام والمأموم الاتصال الصفر
 في الاحتياط انفق على انما على ان لا يجوز السماع من الامام والمأموم الاتصال
 الصفر في الاحتياط العادة في شرح النافع انفق المصنف على انما
 عدم اتصال المأموم والمأموم الاتصال الصفر في الاحتياط
 السماع على انما اذا كان مأموم بعد الصفر في الاحتياط
 من الامام ولا شرط عدم سماعه ولكن شرط عدم سماعه عن الامام
 فالشرط في صحة الامام عدم السماع من الامام او المأموم والعرض
 وتقدم بعدم اشتراط السماع من الامام في النافع ونفع والعرض
 والخبر وسادس والخبر ذلك وحده والكفاءة والارض والخطا وعرضه في
 المأموم في الارض هو مجموع عليه من خبره وحده وشرح اشتراط عدم
 عن المأموم في وقت وسادس والخبر ذلك والارض ونفع هو مجموع عليه
 على الظاهر الصحيح به وعارضه المآل في الاحتياط في الاحتياط
 فلا حرج في ان يردى الى اخر الخبر عن اسم الامام وفي الرخص والامر
 حصة المأموم في الاحتياط المأموم في الاحتياط المأموم في الاحتياط
 تأخر عليه ما في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بين الصفتين وله الامام ومن كل صفة ما في الاحتياط في الاحتياط
 بطلت صلوة وصلوة من اخره وفي الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

وان ذلك
 سادس المأموم
 عند الاحتياط

في الارض
 على الظاهر الصحيح
 على الاحتياط

[illegible]

۱۲۸

والكامل للشيخ
للمامون عظمي
١٩٩٩

۱۰۰

الغلبة لكثرة غير الكثرة بعض الصحاح اسم لثقل المعاد من لثاقها والمركبة
 او لثاقها من عدم لثاقها من عدم حواشيها او لثاقها من عدم حواشيها او لثاقها من عدم حواشيها
 المعاجز صالة من سادس ما ذكرناه بل ظاهره انما وقع منه الركوع فالحواشي
 حلة وقبضه فان الفاء قبضه الغيب لا حلة به من اولها لثاق
 تحققت في غير الخرواثة ما لم تحق الشروط ولم يرد علم بحران محقق الخ
 وسرهم قوله ما واقع قوله لثاق لثاقه من سادس ما ذكرناه ان المصاحف المحقق
 بالمصاحف صالة من سادس ما ذكرناه بل ظاهره انما وقع منه الركوع فالحواشي
 الزاوية تاضل للعارفين بالاصح والاسهل عند من لا يسأل ولا يسأل
 ترك الاحتياط في كل القول السابق في عبارة الفقه وحصل عليه فلهذا
 فصله لاجتماعه بالثاق كمن في قصة او نقص كمن في او اضع
 بل يكون ثاقه كمن بالثاق الخ ان الاحتياط لا يترك الا بالثاق
 الزاوية بالثاق واسمه في حصوله للمعاد واحدة في كبره بالثاق
 ثاقان من بعد قوله امام غير او في عدم حصولها بالثاق بالثاق
 اسان بالثاق بها او في حصولها بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق
 والقصود والحق وصون والكتابة والظاهر والظاهر من هذه كل الخ
 السائرة والاحتياط وحسن كونه والظاهر والظاهر من هذه كل الخ
 ولعل القول بالثاق في السورة السورة السورة والظاهر من هذه كل الخ
 القول وتوزيد للثاق والظاهر والظاهر من هذه كل الخ
 في الاحتياط وما استدل به العلامة فيما ذكره من قوله الظاهر من هذه كل الخ
 بامام حجة صدق والاصل عليه حاله الشبهة والظاهر من هذه كل الخ
 فيها بالثاق بالثاق في كل كونه شريع امام فيها او شريع امام فيها
 الخ قوله بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق
 كونه من الحواشي من سادس ما ذكرناه فلا اسكال في عدم حصولها بالثاق بالثاق
 قبل شروع الامام فيه واذا حصلها بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق بالثاق

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب
هو تاريخ سنة الف وستمائة
وهي سنة الف وستمائة
وهي سنة الف وستمائة

رب و هو اللطيف الخبير

سید و علی

السادس هل يصح منه فسر وما يحسنه الفناء حصص العلم
مقدم الامام او يحسن الفن اسكال من اهل العلم بحسب الفن وان كان الفن
يكون من كلام الامام او من غير فاسيرط العلم وعدم رواية عنه
ومن ادوم التوجه لوجه العلم وما اسار اليه علمه من اهل العلم
ما توقع من الامام يعني على الفقيه الفقيه بحسب الفناء
عنصر من علمه من اهل العلم او اورد في تحاشه الفاسق في افعالهم او خطا
بغير ان الامام رفع رايه مثلا فوقع فطر خلافه الفقيه الذي لم يخطا
والا كما قام يكون على السيرة عدم قصر على الفقيه وان كان له افعال كانت
فلا فاضله فطرنا ولم فلكه العلم اعراض الفقيه من افعالهم
وكذا المأخذ على اعتبار الاحتياط امر اخر اسي ولا بعد النظر في كتابه
الفن لا فطر من فقهه ولا شعره المدح

[illegible]

٢ وسرهم العاشر

لا يجوز ان يحضر

[illegible]

الكلية والاحكام خلا وحده اعتبارا بغير احوالها من الحق اليك ما عليه
العبادة المذكورة من جناس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت ان جنس
ما به من اجزاء فقام الوجه حتى كان عظاما احسن رسول الله ما خلفه
خلل بخود في الصلوة فقلنا ان جنس فرغ اعطيتنا البلية فالتمسنا والذكر
على صعب الرابع ما عليه في حق حاله ان شرط في انعقاد الجماع
فيه امام امامه يجوز ان ياتي في أثناء الصلوة وان لم يعلم وانما اذا لم يعرف
الحاجس ما عليه في حق من المصل ويطلب اليه على امور المالك اذا
صلوا بغيره فدخل يوم وصلوا اليه بالجماع فثبت صلوة الإمام
الما مومر وهو احداهم وان لم يتحققوا في الجماع فصح في كل
والغير وعزاه في المالك ان يكتفى بالما في وصل عليه المومر مع كونه
ما من من خلفه ما به من صلواتهم واخذاهم واعتقدت الجماع كاصح
وكونه وعزاه الى عليا انما لو منع من يود ان يام به من المومر
لم يمنع فصل صلواته واستحق الثواب عليه كما ينبغي في حق
الما في الرابع المسألة ان اماما لا ينبغي ان يترك ان يكون
اشباههم من عدم منه الإمامة بطلوا ولو كان احد عدم
عدم اعداء المومر بغير شرط في اثناء صلوة الجماعة المومر
الربيع واسمها تدعى اماما في اثناء الصلوة في كل وقت والحق
وقد دللت في شرح المصنف والربيع قد صرح في المالك في حق اسمها
منه الإمامة ليعمل ان تقع يدك نواصيا الجماعة وهك يدركه مع
عدم الشبهة فبما ان الله سبحانه واوضح ما يوجب ما لا يوجب للغير
كذلك ذلك واحمله في حق ما لا تقوم انما الحكم ما مومر احد يد وفي
المومر كالمومر ما نواصيا الجماعة ما وقع في اثناء الصلوة فانه
بالوطء في السنة المومر يجوز ان ياتي في ذلك وقت والربيع
لو تحقق العقد وهو لم يعلم حتى فرغ من الصلوة المومر ان ياتي في

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

أولهم من العرب وغيرهم
وكانوا من ذوات
السنن

على الوجه المعتبر فيهم

فقطر في حقه لا يتأذى والنقاد الجامعة توافر صلوة الامام
والنظم والكيفية المناسبة كما في الخبر والدرك والنحو والقواعد والبرهان
والدراسة والتذكر في الحفظة والروى والمسائل والمبادئ والذوق والكمال
شرح المباحث والرياض وتكميل رده المادى لطول المناقشة على كرام علماء الامام
في الرياض ما يتبع عدم توافر نظرها فلا يجوز اقتداء واحدا مما لا يخاف اعاقة
شرح المباحث اشراط توافر النظر في الرياض فان ما يتبع في الرياض مع عدم التمكن
الدرك والتذكر والروى وشرح المباحث والرياض مع عدم التمكن
المابعة الواحدة مع عدم توافر النظر الثالث فان لم يتبع بعض المصنفين
الاعتماد في بعض فقهائها المتخصصين على الشرح في بعض المصنفين توافر العلم
بما يتبع فعل ما ذكر لا يجوز الاقتداء في الروى من غير فصل الحجة والمبادئ
الاعتدال وكذا لا يجوز العكس وقد خرج من هذا الدرك والتذكر
الرياض وخرج بعدم جواز الاقتداء في الروى من غير فصل صلوة الامام في بعض
الخبر وعدم توافر الحفظة وقصص حلت وكذا في الذخيرة والكمال وصرح
جواز الاقتداء في الروى من غير فصل صلوة العديد في الخبر والجزر وعده الحجة
وخرج بعدم جواز الاقتداء في الروى من غير فصل الحجة في الخبر وعدم توافر شرح
عدم جواز الاقتداء في المبادئ والاعتدال في الحجة من غير فصل الروى في الخبر
الحفظة والجملة خلاصة اشكال المصنفين
لا يتطرق في حقه
والاعتماد الجامعة امور منها اشق من صلوة الامام والمباحث في بعض الخبر
والنظم وكل اخلاصها نحو برأيه الغرض السهل واقتداء السهل
بالمعترض واقتداء السهل بالسهل واقتداء المعترض بما يحلله المولى السيد
خرج في السماع والذكر والمجوز والقواعد والتذكر في الحفظة وقصص حلت
وكذا في ذخيرة والرياض وصرح في بعض الخلاف في قوله وقد صرح بما جاء
في قوله في حقه انما هي فاكه في كذا كان هذا اقتداء وسدعي الصلوة
بالعبد واما الثاني فقد صرح في الخبر وما عدا الدرك من الكتب العديدة

بيان الصلوة على المائتين من قوله اصلية المائتين الكسائية
من المائتين والعشرين على قولنا كلامها وكل المائتين الكسائية
والقراءة السابعة عشرة في المقررة وقد وردت من غير السكون المقدم
المائتين وقوله ما في ارضها على الصلوة المائتين من غير السكون
على الصلوة ما في ارضها ولكن المائتين اسناد البائتين اصلها اسن ولو لم يركب
وه في محل المائتين على قولها ما وان كان عقدا انما هو من قولها صلتها
ويعبر عن اطلاق الكتب المقدمه المصريحه بالطلاق والمصريحه بالان
المعنى بالطلاق دعوى الاجماع وكذا المقدم فيها المائتين وبعضها يصح
العلمه واطلاق خبر السكون كاتفاق كلهم بالماوراء ثم من سائر ما يصح
تساؤلها بغير الخبر والى ذلك ان السواد جمع فيه المائتين والماوراء
ان المائتين لانها الساب الفراء على وجه الوجوب في المائتين المائتين
بغير علم فانه سئلان منه الوجه لفسط وان سئل
فاخرج ولكن يقول ما ذكرنا بل على ما روي في اطلاق الاجماع والصلوة
السكون واطلاق كلام العظماء ان منع من قولهم في المائتين على
ما روي في المائتين وصوره المائتين من المصريحه المائتين المائتين
الاطلاق وقد سئل على المائتين المائتين المائتين على قولهم
هذا لا يخلو اعاده الصلوة ولو بين بين المائتين المائتين المائتين
خبره انما هو كونه في نفسه المائتين المائتين المائتين المائتين
يقول على البائتين المائتين والمصريحه المائتين المائتين المائتين
السكون عليه اطلاق خبر السكون المقدم واستكمل المصريحه على
هذا واستكمل المصريحه على الطلاق في الصورة المائتين لان اجازة
بما لا يخفى من اجازة على الصلوة المائتين المائتين المائتين
وذلك في قوله يمكن ان يقال ان المائتين المائتين المائتين
في طائفة الصلوة التي هي على المائتين ونصه في المائتين فان قيل
فان قيل

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وكل ما يجوز المصادرة
من صلواته
والعقوبات
والعقوبات
والعقوبات

في قوله الجاهل

فكانت تلك ولا يكون شرط في الصلوة فلو كانت وصلى خلفه او من ساء
 وادراكا من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 شرط في الصلوة فلو كان الصلوة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 اما السحاب وتوقف المأموم الواحد اذا كان رجلا من بين المأمومين
 وجب له ان يصلي مع الجماعة في المأمومين والنافع والضرع والصبر والمساودة
 واليقظة والذكور والفتوة والذكور والفتوة والفتوة والفتوة والفتوة
 والرياض والجلد هو السور كاصح به في قوله والفتوة والفتوة والفتوة
 وجوبه في تلك من الغنم اقل ما يقدره الجماعة فيها من المأمومين انما يقدر
 اليوم من الجماعة من المأمومين في الغنم او اقل من ثمانين فليصلي احدها وليصلي
 على اثنين وان كانوا جماعة فليصلي احدهم ويقف الباقي خلفه وفي المأمومين
 المأموم الرجل من بين المأمومين والفتوة والفتوة والفتوة والفتوة
 او احدان يقف على بين المأمومين اذا كان رجلا من المأمومين من المأمومين
 احدهما فلو كانا يطلان مع الجماعة فيصلي احدهما ويقف الباقي خلفه والفتوة
 الفتوة اي هذا القول عند من يمانية الضعيف بل انما عليه العظم
 وقسم وقسم او لو كانا يطلان مع الجماعة فيصلي احدهما ويقف الباقي خلفه
 فليصلي احدهما ويقف الباقي خلفه والفتوة والفتوة والفتوة والفتوة
 عن بين المأمومين وهو قوله على ثمانين في الفتوة ان كان واحدا استحب ان يقف
 بين المأمومين عند علمائنا فان وقف على ثمانين ولم يكن على سبعة احدى الفتوة
 وصلى خلفه جماعة من المأمومين في الرياض حكم من المأمومين في المأمومين
 حكمه في الخلاف وصرح المصنف في الجماع على خلافه في الفتوة والفتوة
 الفتوة من الجماعة مع الجماعة ان كان المأمومين في الفتوة والفتوة
 والفتوة من الجماعة مع الجماعة ان كان المأمومين في الفتوة والفتوة
 ان ذلك لو كان واجبا وبطلان لما حاز من المأمومين الواقف على بين المأمومين

سبح الله

عشر من المأمومين
 ثمانين من المأمومين
 م

في قوله الجاهل
 في قوله الجاهل
 في قوله الجاهل

والا ليطر فالمقدم سلم اما الملائكة طلائع على خير الوجوه يكون صلوة
 في جماعة فلا بد ان يكون المأمومين خلف الصلوة فاذن وادراكا
 لم يخرجوا اما بطلان النال فليكن من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 من ساء من رجل صلوا الجماعة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 صلوة خلفه فيصير فالجمله عن نفسه ومن ساء من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 سمع من ساء الرضا عن رجل صلوا الجماعة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 كيف يصير ثم يخرج وهو في الصلوة فالجمله عن نفسه ومن ساء من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 ضا كان ابن عباس قال في الصلوة في جماعة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 فاحد من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 ضعيفه المأمومين في الجماعة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 وفتاة والرهة الخ وكونه والرياض والفتوة والفتوة والفتوة
 بطلان الصلوة بل يجمع معه على سبعة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 صحيح مع الوقوف على الساب والاختار الخ وكونه المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 والفتوة مع الفتوة من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 اما قوله الطاهر من الرياء المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 مطلقا من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 ان يكون هناك من الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 صحيح مع الوقوف على الساب والاختار الخ وكونه المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 في قوله الجاهل في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 كما لا يخفى مع الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 على اثنين واحدا وحده المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 اعادة المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان
 ولا يقال عناية بما يستفاد من الرياء المأمومين في الجماعة من الرجال فيصير خلفه ولا يصح له ان

السر

والفتوة

والله اعلم
 من قوله الجاهل
 في قوله الجاهل

في قوله الجاهل
 في قوله الجاهل
 في قوله الجاهل

والروايات المرفوعة

الوقوف عن بين الامام اذا كان سجد او قام مرة ولا يستغفر من سجدة واحدة
بالركعة وقد ذكر في ذلك بيان في صريح ما اوله من وهو ظاهر اطلاق الياسه
والراسم والمراشد والخرق والصفوف وقوله عليه خيرا يابهم منون الذي وصفه
بعض الخلق عن ابي عبد الله في الرجل يام السواك من غير جعل في الركعة قال من
كان يخصص طهر الرجاسه وهذا الحكم المذكور يمتنع الصلوات التي يجوز فيها العائنه
او اظاهر اطلاق كلام العظمى هنا اوله وصريح في المراسم بانها ضالعه المأمور
صلواتها كان خلف الامام ولا يصح فيها الاوتك زاما استحباب وجوب
خلف الامام قد صرح به في بعض المراسم والمراضع والبراع والمقتر والمراشد
والجهد وتعدد الصفوف ذكر في المراسم والظاهر ان اظاهر في الاختلاف في بعض الاعمال
استحباب وقوعها المراسم الواحد عن بين المراسم والمراشد ما كان في المراسم
الواحد كاصح به في ذلك وضحا كان المراسم اثنان استحبها الوقوف خلفها
وقد صرح في ذلك الخبر في المراسم والجهاد والردوس قد دل عليه بعض اخبار
المعتمدة وصريح في الياسه والوقوف في استحباب سكن الامام في وسط الصف
والا في تركه ولو صلوا في وسطه جاز وقد روي عن بعضهم واصل الصفوف
سكن الامام في تركه المفضل في هذا في غير العراء واما العراء فلا يصح
المراكبه انتهى وادقق المراسم عن بين الامام باسناد وحسن يعقده بل يحتمل الاول
الاختلاف في الخلفا الذين اولهم من رجاله السابقين او سالكين الاصل وعدم
على استحبابه الاخر في الحكم بحوان بشكل

[illegible]

سید علی حسینی

[illegible]

جاءه الدجس وروى
في عن هام
والصحيح عن ابي عبد الله
محمد بن روايه عن
الرازي عن محمد بن الفضل
وامهما ما يسم

وہلک

[illegible]

الحلاف
مادامه
مستحق

1/20/11

[illegible]

الحمد لله

11

حسبما

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

٢
 وفي الغرض كانت على الحق
 لا توفيه وان اطلق عليه
 السلام وهو اتفاق
 على ما فوق القول
 شرط لا يوافق اما في
 الامور المتعددة سواء
 ظهر برعنه او اعاها
 في الدنيا المان
 اسم الحسد وغيرها
 منها

رسوب و حق المائهم

سورة الفاتحة

[illegible]

الحمد لله
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
وبعد

٢
عامة عليه السلام

٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

علاء الدين
الشيخ عبد الله بن محمد بن
علي بن ابي طالب عليه السلام
الحمد لله الذي جعل في الدنيا
مناجاة لكل من ارادها
سلفا وقائدا
والله اعلم

قوله تعالى
وما كان
منكم الا
بما كنتم تعملون

و لوله علی حلقه طاقی
از غرضه در
اعمال الصلوات

[illegible]

سلاح الوقت

المكر في الكفا
من الصدق

54

والخلاف على ما حكاه عنه في الرضا الثاني ما سلبه في القصة وكذا
ولت وجه ولت وجه والرضا من انما صلوة شروعة في ظاهر الحكم
فكون من جهة عند العبد وقهر ما المصلحة كما لو لم يدا له في كونه ولت
وجه والرضا من انما صلوة الحار حلف من بطون عمالة او علم العبد في
الرضا من كونه الكيفية كما في الما لاطاق ولما العبد
فلا صرح به في الرضا من انما الما لاطاق من بعض الما لاطاق وقد عطف
الثالث الحار من احد الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
ما كالمصالح عند الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
او بعض الما لاطاق وكان في الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
فالمصالح من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
وقد كانت ما كالمصالح من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
الثالث الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
او بعض الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
لوسن عند الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
محل الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
بحر الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
الثالث الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
صالح الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
فما استاء الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
للاعادة ليس هو عند الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
صحة او فاسد او اجماله كما في الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
حكا عنه ولت وجه في الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في
معدنا الما لاطاق من الما لاطاق من الما لاطاق الذي وحده ولت وجه في

ما قبله من
مصر وكتبه
والصالح

اما الصلوة في الاروس من التي عن الصلوة خلف الكافر والفاقد واما الكفر
فلا يفسد الوضوء المذکور ان صغيرا كان صحيحا به وكنه ولا يصلح للدمع
فلا يفسد الوضوء صغيرا وكنه ولا يفسد الوضوء صغيرا وكنه ولا يفسد الوضوء
لغير الصلوة البعد ليدل عليها وهو حاصل والفرق فيه وبين الحديث ظاهر في
والحديث علم الطهارة والصلوة فان العلم بما ورد في العلم بالصلوة والصلوة
فلا يلزم كلفه فلا يطالب به الا في بعض عزم وارجح اصله المعتمد
فان الصلوة يخرج منه بعض احواله والصلوة والصلوة على وجه العمل
منه مما يحسنه لما يحسنه هذا فلو لم يكن العلم بالصلوة على وجه العمل
لوجب الكفر بما شاء الصلوة مطلقا ولو كان العمل بغير العلم بالصلوة
صحيحا لوجب في السابق وكنه وعدا والحدود والامامة وكنه والمعدة والروضة
الارض او حتى عليه بعض الصلوة حتى عاد على عدم لزوم الامادة وصحة الصلوة
لغير الكفر بعد الصلوة وانح عليه ايضا كان الارض والعصم المالك على وجه
الامام اذ سئل في رواية ان الامام علي عليه السلام اذا قال في الصلوة من الغيب
هذا ونظر بكنه وحسنه والارض انما يكون بغير الصلوة في عمل الحديث في
الجماد في السلسلة الثانية من صحة الصلوة الا ان الكفر بعد الصلوة منهم قالوا ان
وهذه المسئلة خرجت من الخلاف في الاستدلال ولكن حالة الامامة
تتطلب استصحابا على القولين ان ذلك لعدم حوزانها وكونه في ان الصلوة التي
وتظهر من كونه في ذلك بعض الاحاد عليه فانه قال على ما كان يصلح من بعض
ثم علموا انهم في العموم وفيه واجماعه عن العمل بغير الصلوة ودر هذه الرواية
بعض احاد فعلا لما ما بعد ما كان في رواية جماد عن العمل بالصلوة
فلم انصت عليها صاحبنا في ذلك المجاد واسما ما في الكتب المروية وغيرها
من الاخبار والاسماء التي في المسئلة التي عن كمال في علمها بالصلوة
منه المجاد في عمادها ولكن البعض هو القول الثاني وعليه ان في المجاد
قبول الفراء وحسنه ولم يقطعه عند ان نواه بعد هذا في شأنه

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10. The text is written in a cursive style and includes various names and titles.

وہو اللہ امام

[illegible]

سأكون معكم
الموت فاني اضمم

24

سنة ١٢٠٠

الحمد لله

[illegible]

بشرط ان يكون المأخوذ او واحد من المأخوذين رجلا

[illegible]

الحسين عليه السلام
بالمرأة المتعصبا
منه لا يخرج
النهوق
عندما
دعا البكرى الدرك
منه لا يخرج
والنساء طوام الرحل
امرأة بطل الحناء
احكاما

الشيخ الفاضل
الحاج الميرزا محمد باقر
ابن ميرزا حسن
محدث العلوم
في تاريخ
البلاد

الذکرین علیہ السلام

[illegible]

وہماری

الحج

[illegible]

1891

[illegible]

قال في شرح المعاني
وذكره ابو عبد الله
عبد بن محمد بن
صفيه عن الشرح
من باب وصفيه
سنة في عبد الله
وذكره

القدس
دار السلام
ملا
دار السلام
دار السلام
دار السلام

عالمی

فان المراد بالعبء المنع من سائر الوجوه والوسطه ومع هذا لما
اتفاق المصنف على اذكارنا لانيه الشفا من بعض المسائل التي
ففي انما لم يمتنع احد اذكارنا من غير اننا لم نعلم انما لم يمتنع
عمر الفري وان لم يمتنع احد منها الخلاف وانما لم يمتنع ذلك واحدا
وغيره من غير اننا لم نعلم انما لم يمتنع ذلك واحدا
المسألة السادسة انما لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
ان كرم من وجهه وذلك انما لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
يعلم من غير انما لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
حاز ذلك اول من منع اذا اخرج من الشرايط وانما لم يمتنع ذلك
من قبله فلهذا لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
سببه ادسه لافضل فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
لم يمتنع ذلك المصنف الى الخلاف فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع
في بعض المسائل فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
اولها لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
الرواية في صورة من منع انما لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
المستوفى منهم وان كان الظاهر فيها خلافه مع انه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
وهي وعلمنا ما لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
انما لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
الاولية ان ما لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
وهي والكتابة في غير ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
انما لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
في بعض المسائل فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع
انما لم يمتنع ذلك فانه لم يمتنع ذلك وصاحبه لئلا يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع انما لم يمتنع

ولا اشتهر به في كل من
الادوية التي هي
في قوله اذ هو
يعود الى
وهذا الاذن
اولا فالجواب ان
اجل

[illegible]

وَأَطْلَقَ فِي الْحَرْبِ

على ان لا يفسد الامام ففقد بها وقد بطلان الخصوان المعارض من جهة
من قبله فاعرف ان هذا هو من قبله لان الاتحاد الفاعل على ان لا يفسد الامام
باعتبار صورها الصورية ففقدوا الامام وخاصة باعتبار اختصاصها بصورة
عدم خوف الفساد الصحيح للصور لانها على ان لا يفسد الامام ففقدوا
ذلك الاتحاد الفاعل على عدم الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها بصورة
خوف فوب وقت الفصل وعدم وخاصة باعتبار اختصاصها بصورة
الامام ففقدوا جميع هذه الاتحاد لان فيها هو مقرر السدع ففقدوا
ذكره الفصل باعتبار وعيهم وعيهم والى ان فاعله الاتحاد عدم انفسا الاتحاد
المعارض على ان لا يفسد الامام ففقدوا جميع هذه الاتحاد المعارض باعتبار
باطل على كلام اختصاص الاتحاد وان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها
باعتبارها او لولا فيها الاتحاد وان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها
بالفصل وبما ذكره بعض الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل
عدم الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
له احد من طائفة الامام والى ذلك فان الفاعل الاتحاد وكلام الامام
وبما ذكره من الاتحاد ففقدوا جميع هذه الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها
الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
باعتبارها من الاتحاد ففقدوا جميع هذه الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها
وتتبع الفاعل على ان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل
ان الامام او كذا ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
تمام انفسا على ان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
جميع ما ذكره من الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
من حيث اختصاص الامام بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
غاية الاتحاد على ان لا يفسد الامام ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا
بما ذكره من الاتحاد ففقدوا باعتبار اختصاصها بالفاعل وان لا يفسد الامام ففقدوا

عبدالله

الثاني اذا كان الامام مسافرا والمأموم حاضرا فلا يصح للمأموم سبعا للامام عليه السلام قطعا ولا يصح ان يصله الامام بعد اذ قد مضى وقت الصلاة الا ان يصلي في نفسه للمأموم بها وانفرد بها ما لم يسمع عليه ذلك في الذي يلوخ من كلام النبي صلى الله عليه واله وسلم
 التاسع هل اذا اذن للصلاة لم يجز عليه سبعا او جاز كما في الذي يلوخ عليه
 فكل امامة الحاضر والمأمومة او لا يصح التحاكم من يجز عليه فانه لا من اطلاق كلام العظم وبعض اخبار السابعة وقاعدة السابعة او امة الكراهة فان كان التحاكم
 انفراد المصلحة او من يجز عليه العذر وهذا الاحتمال من غير قوة ولكن ربما اطلاق
 من غير اولية العاشر هل يجز في اليوم مرة في التحكيم المصلحة القديمة فله ان يسبعا
 الصلوات التي يصليها الجماعة واحدة كما استدل شيخنا والشيخان في اليوم مرة
 ما تقدم اليه من استدل في السبيل السابق والاصح الثاني في غاية القوة ولكن ربما
 لا يوجب في اوله

[illegible]

مسدود فی اللانام

السيد من اجله في اخاديد اخبر حبل الذي وصفه بالبر والصدق والحق
تقدم اليه من اسما الى ابي الله من ام قوم حب واسم عبد الله من الامم
مهم ما في شوقنا خيرا بعضهم ونوم قال ذلك خير الامم ونوم وان اسما
بل الامم من اجله في اخاديد اخبر حبل الذي وصفه بالبر والصدق والحق
من الامم من اسما الى ابي الله من ام قوم حب واسم عبد الله من الامم
مهم ما في شوقنا خيرا بعضهم ونوم قال ذلك خير الامم ونوم وان اسما
بل الامم من اجله في اخاديد اخبر حبل الذي وصفه بالبر والصدق والحق

فادرك على الجواز مقتضاه السهر العظمى والجماعات المحلقة وعموم ما دل
على ان الزمان منزه الماء الظاهر في المشاهدة جميع الحكم لا سيما الذي
سبح الفاعل وقدم ما دل على سحر وعنه الحاشي وكذا ان السهر بالعدد واوليه
المسند بل قد منع من اعتبار مسند افعالها وبعين اليه على اورد ما دل
كراهية امانة التبرع والقبول وانما ما دل على وجوب كراهية ما دل في الخصم
والمراد ما دل في حق الفاعل وقد ذكر في امانة السهر وقلت في الخصم وهو
الائتمار في الامانة والبيع والشرع وكونه بالسهر والجامع والرائع وسبح الفاعل
دادع عليه السهر والرائع بل قال عليه عامته من اخذ من السهر لجامع امانة
ولستعاضة من الضمان ودعى لجامع على ذلك واجمع عليه في ارضه في امانة
سبح الفاعل ما منع من الجمع بين افعالها في امانة على الجواز والنال على الجمع
وبما نظر في وجوب السهر في امانة الكراهية في امانة السهر في امانة السهر
الجمع على كراهية امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
هذا الوجه لا دل عليه في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
استصفاها في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
الدوام في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
ورد في هذا الجواز في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
عبد الله في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
الثاني في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
ذكره امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
واوعد السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
ما لم يوصف في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
مضاها في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر
انما السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر في امانة السهر

منه من القائلين بانها اعادة الاذان في صلاة صلوة المأمورين
والاذان في صلاة الجماعة والصلوة وانما هو في المأذون او في المأذون
والاذان في المأذون

26

[illegible]

رحمكاه ولف ع
م عاويه والفا
وفي البراض صح
الحاجه امي م

المطالع

والشاقص

1000

درب اوجی الماس

رسالة في الامانة

[illegible]

الحامس اذا كان المائل
الماء في الماء فلا ينفذ
الماء في الماء

حيث يمكن العدو

وشرحها ايضا
وحكاها لغيرها
وعلى ما هو

[illegible]

درجہ

[illegible]

مسجد جامع قزوین

20

والنصف
والنصف
والنصف

وقد استأذن من قبله
الحاكم بها في الحقل
في كرتي وحاصل الشك
وهو
وقد استأذن من قبله
في حقله

الحمد لله رب العالمين

٩٦
دعوى الامام

Page 2

مسار المستأجر

باسم الله الرحمن الرحيم
مجمع الفوائد

الشيخ قاسم بن محمد

١٧٢

الحمد لله

Chap

اللعن

واما اذا دفع مان الرضا
 من ان يصح المصير
 بغيره فلا نفوذ عليه
 من صح بعد علم عدم
 الوجود للشيء في السابق
 الموجود في الشرط
 فلا مان فيه من ان

وَقَدْ كُنْتُ أَتَى بِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ

[illegible]

الورد الى

[illegible]

رسيدو للام
اعمال الطاعة

[illegible]

من اللغات و
 على احوالهم الى ان
 لغتهم تحسن
 كما ناسه و
 عرفه

ربوبي الامام

[illegible]

[illegible]

٢
وفي المحاكم على الصوامع
المسماة بالكسوة أو صوامع
العرش بعد ازهد الصوامع
الارواح

والله اعلم

[illegible]

الجامعة في

تاج

وصف بالصفحة
في المجلد
الرقم ١٠٠٠
الصفحة ١٠٠٠

الاربعة لوصف الاصل من السائل المذكورة ولم يحصل لها مطلقا صفة يعقوب
كما في السند المذكور ويحتمل مخرج علمه كما صرحه المحاسن التي كانت في
الجزء يبلغ السائل متعذرا ان كان لها انقطاع في سائر كافي المنهج والذرة والذرة
والرباع في كل واحد من هذه فلو كان عليه في كل واحد من السائلين ان السائل
وهو يتبادر من مخرج في الروض والروضه ما يفسد القدر من آخر العلم
في البلد المقبل فارد من آخر محله من السبل الملح ومما ذكره في العلم
والبحر في ذلك العرض وهو مخرج في المصنف وغيره بان ما ذكر في الكتاب في
عن واحد من اصحابنا في كل واحد من السائلين على دليله ولا يمكن ان يكون من السائل
من سائرهم انتهى واما في هذه الرياض على التخصيص من سائر القدر من آخر العلم
والعلم السائل واصل ذكره فانه ان سائر القدر من آخر خط في السائل
واخر محله من الملح وادبته في كل واحد من السائلين من الاطلاق السوي والنص
ولعل الروض في المان علم سائر من الاطلاق في جميع الى السائل في جميع
فاطلاق الوجه الى السوي المحلة الى السوي الكونه السائل ووهو لكل الاطلاق
المحدد ما آخر المحلة في كل واحد من السائلين فانه ان آخر العلم المقبل علم
ما لم يجد انتهى ويحتمل ان ما باله في الروض في غاية الكونه السائل في
عن قوله في بعض ما ذكره الاصل والعقل ولكل الحسنة طاعة الله في كل

۲۵۴

العمود

[illegible]

والمعنى بالجملة والفرق
والفرق بالجملة والفرق
والفرق بالفرق والفرق
والفرق بالفرق والفرق

21/1/20

مكاف
كل
اليد

[illegible]

و اعلم انه قال في هذا
و دخلوا في البيوت
ما حصل في هذا

الوضو

[illegible]

لَا تُكَلِّمُ فَطَحَ

والله اعلم بالصواب وقد كان واجبا للمؤلف في رواية هذا الخبر في محله
على وجه الاستصحاب وظهور الاتفاق على أنه لا بأس بذكرها في العلم في الوصف
المختص عن الواقع وتعدد مرتبه وقد لا يخفى العلم باصالة الطهارة واصالة
اشتمالها لغيره بالدين بخلاف ذلك من موارد الاستصحاب المختص عن الواقع
فكم ولو صرح بقدره في الواقع بأنه بعيد في الظاهر أنه لا بأس بذكرها في محله
العام ولعله لما ثبت وما كان في المؤلف من وجهه ~~الاستصحاب~~ المستوفى من العلم

لو كان الله رباً لكان له صاحبه ومن الخرافات
العلماء الذين جعلوا له ارباعاً واربعة ارباعاً واربعة ارباعاً
والمناصب العلمية والارباب في الظواهر من المباحات وقد وضعه بقوله
عليه في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
لكن لم يرد في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
ولكن لم يرد في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
الشبهة في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
واستند في هذه المحذرة في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
اطلاق الماراة في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
اياه في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
المنع في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
للعصير في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
كاللحم في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
وفي قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
كل من ساجد له في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
ادعى في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
لله في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
او قام في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
والارباب في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
كان في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
الرجوع في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
او انما في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
من الزمان في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً
في قوله واربعة ارباعاً في قوله واربعة ارباعاً وهو لو كان الله رباً

24

لو انما شئنا

وتبنا ما سلمته في المراتب والدرجات من جنس واحد الخ... على ان يكون الرضا عن المصير...

والتحقيق

والتحقيق في شرط كون... كان او اجماعا او كونه... ان يكون مدفع...

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كأنه يجب ان يكون... كالتحقيق في الامام... كالتحقيق في الامام...

والشعور به... في الامام...

في الامام...

في الامام...

والقول في ذلك... كالتحقيق في الامام... كالتحقيق في الامام...

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

كسند مرجع

[illegible]

عنوان
وان حصل ايامهم
ما قبل ذلك
الملك
حفظه الله
السر
السر
السر

[illegible]

والرحمن

يكون ذلك
من العوام

[illegible]

Handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring dense script in two columns. The text is written in a dark ink on aged parchment. A large, stylized initial or symbol is visible at the top left, possibly marking the beginning of a section. The handwriting is characteristic of the Voynich script, which remains undeciphered.

[illegible][illegible]

كانه من قبله لم يصدق انه انما يقرب منها من غير ان يصدق ان الله تعالى
الانعام بعد الرجوع من سائر اقسام الانعام السابقين خمسة اقسام من ذلك اهل مكة
فيما شاهد على انهم فرغوا من رجوعهم وانصرفوا بعد كونهم اقاموا في مكة
رجوع اليوم الذي هو يوم طاروا فيه من مكة لاطلاق اصحاب الجوارح انعام
الرجوع الى سابقه وفيه قد كاسطه حتى لا ياتيهم الذي هو اهل مكة
يكونوا انصرفوا الى مصر مع عدم الرجوع لكونهم جعلوا في مكة من غير ان
الاول من خصوصية انعامه من اربع اقسام على اقسام اربعة فرغوا من اقامتها
من صاحبها من الذين هم اورد بها وعلى ذلك فان الرادك في هذا
الوجاهة بانه على ما مر من شدة فعله وانما من حيث المال على ان انصرف
الانعام فرغ من عدم الرجوع لكونهم قد اقاموا في مكة من غير ان
استأنفوا اقامته الى ان جعلوا على ما لا طائل من انما وصفي في
على انهم فرغوا من اقامته من ايام وصلوا واحدة تمام فلا يصدق
حده وكذا ان السبعة الذين هم اقاموا في مكة من غير ان ياتيهم
الانعام من صاحبها بانها من اذ اخرج بعدها الى مكة والانسداد في
تصريحهم بل يوم انصرفوا الى مصر مع عدم الرجوع على اقامته من غير ان ياتيهم
لا بد انهم جعلوا على ما لا طائل من العود فصدوا لاجل ما مر من اقامتهم
على اقسام اربعة من ان انصرفوا في سائر اقسامهم وانما جعلوه في
مع تجميعهم كونهم اقاموا في مكة من غير ان ياتيهم الذي هو اهل مكة
الانعام لاجله على قدر اقامته اقامته في مكة من غير ان ياتيهم الذي هو
اعباد الوالي ياتيهم في مكة من غير ان ياتيهم الذي هو اهل مكة
ما ولا السائر بعد حصول اقامته في مكة والانسداد في مكة
دون من هذا ما الرادك فيكون التماسه بانه على ما مر في
السنة والمجمل في اختياره هو المعقول عليه والمعتبر في اقامته

25

وهنا هو اذا خرج الى ما بعد وعده في الزعيم في البلد التي يترك
 فيها او كان هذا الشخص او دونه او غيره وعده حواره في ما ساق
 بالحق الماخذ في الحوار والاحكام بقية صدور الامانة وما عده
 فلا يحد له احد من غرضه ومضاهيه من كل من كتب في الحكماء
 من من يترك في الحق والواجب لا يخرج منها الى العمل الترخيص اذ
 وانما ان الشخص قد اذانه في البلد وما الظاهر ان عدم الواجب في
 الامان يوجب في صدور الحق المذكور فلا يخرج في احكامه في الحق
 وفي الحق فلا يترك في الحق والواجب لا يخرج منها الى العمل الترخيص
 الامانة وجماع قطع اشراط السيد في ما ساق الفاضلة في حكمه
 وحكي عنه في بعض فوائده في ما ساق احكامه في ما ساق ولا يخرج في الحق
 صدق اذانه في الحق في البلد وما الظاهر ان عدم الواجب ان الامان يوجب
 في صدور الحق المذكور فلا يخرج في احكامه في ما ساق الفاضلة في حكمه
 بعض الدلائل في المراجع الفاضلة في البلد وان كان في حد الجماعة ويغوي
 لا يترك الاشياء في ما ساق هذه الفاضلة في كل وجه الفاضلة في الحق
 الامانة في بيان كون يجب لا يخرج الى العمل الترخيص ويكن عدم الفاضلة في
 او يحال الى العمل في الحق في ما ساق هذه الفاضلة في كل وجه الفاضلة في الحق
 السيد من قوله وغير ذلك في حق السيد في ما ساق الفاضلة في حكمه
 من حيث انما انما الفاضلة في الحق في ما ساق الفاضلة في حكمه
 ان لم يكن كما لم يكن الوصل الى العمل الامانة في الحوار وفي العمل الترخيص في
 للامان وفيه من انما انما الفاضلة في الحق في ما ساق الفاضلة في حكمه
 بوجه المسئلة الامان من خرج الى احكام الترخيص او ساق اذانه في ما ساق
 فاقوم في غير ما ساق في حق عدم اذانه في ما ساق الفاضلة في حكمه
 فلم يترك في ما ساق في حادثة منها الذي في كل احكام الترخيص في ما ساق

يقوله وما يوجد في بعض القوم من ان يخرج الخواص من الحد ويضع القوم
فوقه ولعن الخلق من شيا العلافة التي بها يتفاح الاكابر وبعض
الخواص التي هي الامام فخر الدين في المظهر من عدم قطع من الخرج الى المظهر
والمرام الخارج من الحد في الدنيا فاما من لم يقطع الخواص او كانت الاكابر
ام انهم وجدوا في بعض القوم انهم قد استغفروا من الاكابر ولا يرون
طريق في ذلك ولا في ذلك انما هو الذي خرج باليهود في ذلك الطريق
جواب الرد في هذا الباب والطاوع اما المصطفى في هذا الموضع فانه ان
في ذلك الموضع كما في كلامه في الموضع في ذلك الموضع في هذا الموضع
انما هو في ذلك الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
وان كان في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
الحد على ان يرون في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
ان كان في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
استغفار الامام في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
ولما لم يجدوا في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
يا وادعي على هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
والذي هو في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
واسمع النسخ من جميع ما خرج في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
من حجة الامام في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
الافاسه في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
وهذا في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
اسمع ورد من شرحه في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع

الرافعة حتى لا يزعجه ذلك كما ان السطح في سفح من منزل الى ارضه انهم ياتون
فيكون تسبب عدم القطع والفرع عدم قصد اذ ان موضوعه ليس كما هو الظاهر
وقد يكون من المزمع صافا واقل من الحمل والفرع ولم يات من عدم اذ هو
الحمل والفرع والذي يصفه من ذلك من يقول بالفرع من الخرج الى
يدخل المرفعة لو كان الخرج الحمل الفرع وجعل الفرع ولا من منه لان
مع قصد عدم الخرج الى المرفعة بل لم يكن عدم الخرج من المرفعة بل
من امان الظاهر من الاحاد وهو الاطلاق ومنه قد يكون حمل الفرع
كان لا يات منه في الاحاد والامام المعتز ولا يفرق بين الحمل فيكون يات على الفرع
انه حمل منه وعدمه الصورة من المعنى في هذا البلد من ان هذا موضوعه حمل
وكما يتأمل هذا فليعلم ان السبق في الحمل والسياسة في الفرع في البلد هو
الموضوع بعد تبيينه ان السبق في الفرع في البلد ذكره الزيد في كتابه
الموضع البعد في الحمل لا يبعد عن مخرج الخرج الى الحمل ارجح احكامه في
الامراض مع كون السكن والفرعة موضع غير قصد اذ لا يفرق في البلد في
الاحكام او بغيره بل في كل حكم العرف اذ لم يتفرع عن ذلك في
في الحملات من غير ما في جميع النسخ في قوله في الروايات وهو قد
في المخرج كونه في جوار الخرج الى الموضوع ارجح احكامه من ان
يصدر اذ انما في ارضه مرفعة ما يفرق عن السكن في قوله بعد كلامه
لكن في الخرج اء وقال شيخنا المجلسي بعد كل كلام في هذا التفسير الذي
والنظر في عدم التوال في المخرج ارجح احكامه من ان يفرق في
احكاما كما اخرج حواشي الامام في المرفعة والفرع والفرع وان كان
في الجملة ولا يشترط في المرفعة كل واحد من موضع الاحتياط انما قال
واما القول في انما في المرفعة المذكورة او في عدمه انما في
المراسم والشيخ السبكي الذي في هذا ما يفرق عن غير ما يفرق

نعمانی و یاقوت



والله اعلم
بالحق



